

العوامل المؤثرة فى الافصاح عن المخاطر البيئية فى القوائم  
المالية المنشورة  
دراسة ميدانية مقارنة

دكتورة

نجوى محمود أحمد أبو جبل

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعة طنطا

## ملخص البحث Abstract

يرمى البحث الحالي الى محاولة الكشف عن العوامل المؤثرة في الافصاح عن المخاطر البيئية في القوائم المالية المنشورة لشركات الإسمنت السعودية والمصرية. و لقد تم البدء بتقديم اطار نظري يتناول عرض و تحليل مفهوم وأهمية الافصاح عن المخاطر البيئية في القوائم المالية، التعرف على مدى ادراك أصحاب المصالح لأهمية الافصاح عن المخاطر البيئية في القوائم المالية، تحليل أهم المشاكل المصاحبة للافصاح عن المخاطر البيئية في القوائم المالية، تحليل و دراسة العوامل المؤثرة في الافصاح عن المخاطر البيئية في القوائم المالية، عرض و تحليل بدائل الافصاح عن المخاطر البيئية في القوائم المالية من جانب الشركات المساهمة. و يعقب تقديم هذا الاطار النظري قيام الباحثة بدراسة ميدانية مقارنة على شركات الإسمنت السعودية والمصرية، تم اختبار الفروض باستخدام الأساليب الاحصائية الملائمة. خلصت الباحثة الى عدم وجود نص بشكل صريح على ضوابط الافصاح عن المخاطر البيئية في قواعد القيد ببورصة الأوراق المالية، وندرة الكتابات العربية التي تناولت الافصاح عن المخاطر البيئية، بالاضافة الى وجود فروق ذات دلالة احصائية بين شركات الإسمنت السعودية والمصرية فيما يتعلق بالافصاح عن المخاطر البيئية. أيدت نتائج الدراسة الميدانية ما توصلت اليه الباحثة في الاطار النظري، و في ضوء نتائج الدراسة تم تقديم مجموعة من التوصيات تتعلق بضرورة رفع مستوى الوعي بأهمية الأمور البيئية، مع تبنى الشركات المختلفة سياسات بيئية من شأنها المساعدة على تقليل الآثار السلبية لأنشطتها على البيئة .

### ١- الاطار العام للبحث:

#### ١ / ١ المقدمة:

يعتبر تلوث البيئة من أهم المشاكل التي تواجه العالم نظراً لأثره الصحي على العاملين وأدائهم، وعلى المجتمع والطبيعة، كما أن له تأثير على أرباح الشركة وقدرتها على تحقيق الإيرادات. (Martin and Peter , 1998)

ولقد شهد العالم خلال العقود الأخيرة الماضية اهتماماً متزايداً بقضايا البيئة نظراً للمشاكل البيئية الخطيرة التي ظهرت ومن أهمها مشكلة تآكل طبقة الأوزون والتغير المناخي والتصحر وغيرها، وما ترتب عن تلك المشاكل من آثار بيئية سلبية على التوازن البيئي والحيوي. ولقد أثمرت الجهود الدولية في ابرام العديد من الاتفاقيات البيئية الدولية التي تهدف الى حماية البيئة وتتميتها ومنع انتاج واستخدام بعض المواد الضارة بيئياً وتشجيع تطبيقات الانتاج النظيف والمستدام . ( قريفة، ٢٠١٠ )

و نتيجة لزيادة الادراك من قبل مختلف فئات المجتمع لمخاطر الآثار البيئية للعمليات الانتاجية المختلفة التي تقوم بها المنشآت، ازدادت حاجة تلك الفئات الى معلومات أكثر وقتية وملائمة بشأن الأداء البيئي للشركات الصناعية ومدى التزامها بالقوانين والأنظمة والسياسات البيئية المعمول بها، ولذلك تم الزام الشركات الصناعية في عدد من البلدان باصدار تقارير دورية عن الأداء البيئي بهدف تزويد مختلف فئات المجتمع بما يحتاجونه من المعلومات بشأن ذلك الأداء. ولذا تتضح أهمية

الافصاح المحاسبي عن الأداء البيئي لمتخذى القرارات داخل وخارج الشركات والذين يعتمدون على معلومات التقارير البيئية في اتخاذ القرارات المختلفة. (قريب، ٢٠٠٨)

ومما لا شك فيه، أن قيام أى منشأة بتوفير المعلومات المحاسبية عن الأداء البيئي يساعد الإدارة على تحديد الأبعاد البيئية وتقييم أثارها الحالية أو المستقبلية - الضارة أو النافعة - لكل بديل من البدائل المتاحة لاتخاذ قرار معين، وبما يتيح لها امكانية المفاضلة بين تلك البدائل، وفقاً للمعايير الاقتصادية والبيئية معاً، مما يجنب المنشأة الأضرار أو الخسائر والأعباء التي قد تصيبها - على الأقل في الأجل الطويل - اذا ما تجاهلت الأبعاد والآثار البيئية للقرارات الادارية.

ولقد أولت حكومة المملكة العربية السعودية موضوع البيئة والمحافظة عليها اهتماماً خاصاً، حيث نصت المادة الثانية والثلاثين من نظام الحكم على أن تعمل الدولة على المحافظة على البيئة وحمايتها وتطويرها ومنع التلوث عنها. كما أنشأت الحكومة العديد من الأجهزة التي تعنى بموضوع البيئة والمحافظة عليها ومنها لائحة الارصاد وحماية البيئة، الهيئة الوطنية لحماية الحياة الفطرية وانمائها، واللجنة الوزارية للبيئة والتي تعد أعلى سلطة في هذا الشأن. (الرحيلي، ٢٠٠٥)

وفي مصر لم يلقى الاهتمام بحماية البيئة الا في السنوات الأخيرة خاصة بعد صدور قانون البيئة رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية وانشاء وزارة مستقلة لحماية البيئة بهدف انقاذ البيئة من أثار الاسراف واستنزاف الموارد الطبيعية. (غريب، ٢٠٠٠)

#### ١/ ٢ مشكلة البحث:

تعتبر المحاسبة كمهنة من واجبها الارتقاء بوجهة النظر الداخلية لأية منشأة وتطوير المعلومات التي توضح دورها ضمن بيئتها ومساهمتها في توفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات التي تكون حصيلتها الاستغلال الأمثل للموارد والمحافظة على البيئة ودرء الخطر عنها. ومع مسيرة تقدم الحضارة الانسانية، تزايدت اهتمامات الدول والحكومات على مستوى العالم بقياس الأبعاد والآثار البيئية في كافة المجالات ، وقامت المنظمة الدولية للتوحيد القياسي International Organization for Standardization عام ١٩٩٠م بتشكيل مجموعة استراتيجية للاستشارات البيئية، انبثق عنها لجنة فنية رقم (٢٠٧) لوضع مواصفات خاصة بالبيئة مماثلة لمواصفات الجودة ، و يوجد في الوقت الحالى ست لجان فرعية نابعة من اللجنة الفنية لتغطية ستة مجالات تتمثل في؛ نظم الإدارة البيئية، المراجعة البيئية، العلامة البيئية، تقويم الأداء البيئي ، و تقييم دورة الحياة، والشروط والتعريفات. (Brown, 1996)

بناءً على ما تقدم، تحاول الباحثة في هذه الدراسة تحليل و اختبار العوامل التي تؤثر في الافصاح عن المخاطر البيئية في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية والمصرية التي تتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية. و لقد تم اختبار أربعة فروض و ذلك من خلال تقديم اطار نظري تتناول فيه عرض و تحليل مفهوم وأهمية الافصاح عن المخاطر البيئية في القوائم المالية، التعرف على مدى ادراك أصحاب المصالح لأهمية الافصاح عن المخاطر البيئية في القوائم المالية، تحليل

أهم المشاكل المصاحبة للافصاح عن المخاطر البيئية فى القوائم المالية، تحليل و دراسة العوامل المؤثرة فى الافصاح عن المخاطر البيئية فى القوائم المالية، عرض و تحليل بدائل الافصاح عن المخاطر البيئية فى القوائم المالية من جانب الشركات المساهمة. و يعقب تقديم هذا الاطار النظرى قيام الباحثة بدراسة ميدانية مقارنة على الشركات المساهمة السعودية والمصرية التى تتداول أسهمها فى سوق الأوراق المالية.

مما تقدم يتبين أن مشكلة البحث تهدف الى محاولة الإجابة على التساؤل الآتى: هل توجد تداعيات جوهرية ملموسة للعلاقة بين العوامل المؤثرة فى الافصاح عن المخاطر البيئية فى القوائم المالية المنشورة لشركات الإسمنت السعودية والمصرية التى تتداول أسهمها فى سوق الأوراق المالية ودرجة الافصاح عنها؟ وأهمية البحث عن دليل ميدانى فى المحيط المهني فى المملكة العربية السعودية و جمهورية مصر العربية؟

تتمثل مشكلة الدراسة فى محاولة الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هى العوامل المؤثرة فى الافصاح عن المخاطر البيئية فى القوائم المالية المنشورة لشركات الإسمنت السعودية والمصرية؟
- ما مدى تأثير هذه العوامل على بعض قرارات أصحاب المصالح؟
- هل هناك فروق معنوية فى مستوى الالتزام بالافصاح عن المخاطر البيئية بين كل من شركات الإسمنت السعودية والمصرية؟

١ / ٣ هدف البحث:

يهدف البحث الحالى الى التوصل الى دليل ميدانى للعلاقة بين العوامل المؤثرة فى الافصاح عن المخاطر البيئية فى القوائم المالية المنشورة لشركات الإسمنت السعودية والمصرية ودرجة الافصاح عنها . وذلك بالتركيز على التقارير السنوية المنشورة لهذه الشركات عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، و الاعتماد على الدراسات السابقة.

مما استلزم من الباحثة التعرض للنقاط التالية بجانب الهدف الرئيسى:

- عرض و تحليل مفهوم وأهمية الافصاح عن المخاطر البيئية فى القوائم المالية.
- عرض و تحليل واقع الاهتمام بالافصاح عن المخاطر البيئية فى كل من شركات الإسمنت السعودية والمصرية.
- التعرف على مدى ادراك أصحاب المصالح لأهمية الافصاح عن المخاطر البيئية فى القوائم المالية.
- تحليل أهم المشاكل المصاحبة للافصاح عن المخاطر البيئية فى القوائم المالية.
- تحليل و دراسة العوامل المؤثرة فى الافصاح عن المخاطر البيئية فى القوائم المالية.

- عرض و تحليل بدائل الافصاح عن المخاطر البيئية فى القوائم المالية من جانب الشركات المساهمة.

- الاختبار الميدانى فى المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية.  
١/ ٤ أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من أهمية توفير دليل ميدانى من المحيط المهنى فى المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية عن العلاقة بين العوامل المؤثرة فى الافصاح عن المخاطر البيئية فى القوائم المالية المنشورة لشركات الإسمنت السعودية والمصرية ودرجة الافصاح عنها وأثرها على قرارات أصحاب المصالح. بهدف العمل على تحسين ممارسات الافصاح عن المخاطر البيئية فى القوائم المالية المنشورة من خلال توفير معلومات محاسبية واحصائية عن المخاطر البيئية، وتشجيع الشركات على الاهتمام والحفاظ على البيئة من التلوث. كما توجد ندرة فى الكتابات باللغة العربية التى تطرقت الى هذا المجال بالبحث والتحليل.

١/ ٥ منهج البحث:

تحاول الباحثة فى هذه الدراسة الاختبار الميدانى للعوامل المؤثرة فى الافصاح عن المخاطر البيئية فى القوائم المالية المنشورة لشركات الإسمنت السعودية والمصرية فى ظل مجموعة من الفروض الاختبارية. و فى سبيل ذلك اعتمدت الباحثة على المنهج الاستقرائى والاستنباطى لاشتقاق فروض البحث من خلال تحليل و استقراء الدراسات السابقة ، ومحاولة استكشاف المشكلات المصاحبة للافصاح عن المخاطر البيئية، مع محاولة اختبار فروض البحث.

١/ ٦ حدود البحث:

يركز البحث بصفة أساسية على:

- العوامل المؤثرة فى الافصاح عن المخاطر البيئية فى القوائم المالية المنشورة لشركات الإسمنت السعودية والمصرية وأثرها على قرارات أصحاب المصالح يلانم التطبيق فى المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية.

- اعتمدت الباحثة على القوائم المالية المنشورة لشركات الإسمنت السعودية والمصرية كوسيلة لجمع البيانات، و اختبار فروض البحث.

١/ ٧ فروض البحث:

لتحقيق أهداف البحث تم اشتقاق فروض البحث و التى سيتم اختبارها فى بيئة الممارسة السعودية والمصرية .

## الفرض الأول:

هناك علاقة طردية بين حجم الشركة ودرجة الإفصاح عن المخاطر البيئية في القوائم المالية المنشورة للشركة.

## الفرض الثاني:

هناك علاقة طردية بين نسبة الرفع المالي ودرجة الإفصاح عن المخاطر البيئية في القوائم المالية المنشورة للشركة.

## الفرض الثالث:

هناك علاقة طردية بين نسبة ربحية الشركة ودرجة الإفصاح عن المخاطر البيئية في القوائم المالية المنشورة للشركة.

## الفرض الرابع:

توجد فروق ذات دلالة احصائية بين شركات الإسمنت السعودية والمصرية فيما يتعلق بالإفصاح عن المخاطر البيئية.

## ٢ - تنظيم البحث:

لتحقيق أهداف البحث و اختبار الفروض فسوف يسير البحث كما يلي:

- استقرار و تحليل أهم الدراسات السابقة .

- عرض و تحليل مفهوم وأهمية الإفصاح عن المخاطر البيئية في القوائم المالية.

- عرض و تحليل واقع الاهتمام بالإفصاح عن المخاطر البيئية في كل من الشركات السعودية والمصرية.

- التعرف على مدى ادراك أصحاب المصالح لأهمية الإفصاح عن المخاطر البيئية في القوائم المالية .

- تحليل أهم المشاكل المصاحبة للإفصاح عن المخاطر البيئية في القوائم المالية.

- تحليل و دراسة العوامل المؤثرة في الإفصاح عن المخاطر البيئية في القوائم المالية.

- عرض و تحليل بدائل الإفصاح عن المخاطر البيئية في القوائم المالية من جانب الشركات المساهمة.

- الاختبار الميداني في المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية.

- الخلاصة و النتائج و التوصيات.

و سنعرض لما سبق على النحو التالي:

## ٢ / ١ استقرار و تحليل أهم الدراسات السابقة:

هناك اهتمام متزايد من جانب الأفراد و المنشآت على اختلاف أنواعها وأحجامها بقياس مدى انعكاس الأثار البيئية على أنشطتها ومنتجاتها وكافة عملياتها وما يترتب على ذلك من أثار في

تحقيقها للأهداف المرجوة . ولذا انعكس هذا الاهتمام على تحديد أهداف وسياسات المنشأة وعلى نظمها المختلفة، وأصبح من الضروري الاهتمام بالافصاح عن المخاطر البيئية فى القوائم المالية للمنشآت. و هناك عدد قليل من الدراسات تمت فى الدول النامية، ولكن العديد من الدراسات تمت فى الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وأستراليا.

يتم تصنيف الدراسات السابقة الى التوبيخ التالى:

- أ- دراسات تناولت مفهوم وأهمية الافصاح عن المخاطر البيئية بالقوائم المالية.
- ب- دراسات تناولت مشكلات الافصاح عن المخاطر البيئية بالقوائم المالية.
- ج- دراسات تناولت العوامل التى تؤثر فى الافصاح عن المخاطر البيئية بالقوائم المالية.

و فى الجزء التالى سوف يتم تناول كل مجموعة بالتفصيل كما يلى:

## ٢ / ١ / ١ دراسات تناولت مفهوم و أهمية الافصاح عن المخاطر البيئية بالقوائم المالية:

اهتمت هذه المجموعة من الدراسات بمفهوم و أهمية الافصاح عن المخاطر البيئية بالقوائم المالية. أظهرت دراسة (Wiseman,1982) جودة ودقة الافصاح بالتقارير السنوية لبعض المنشآت عند مقارنتها بالأداء البيئى الفعلى لها. كما تناولت دراسة (Roussey,1992) القوانين والتنظيمات الحكومية ذات العلاقة بالبيئة. وأشارت الدراسة الى متطلبات هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية بشأن الافصاح عن معلومات الأداء البيئى. كما أشارت دراسة (Niskala and Pretes,1995) الى مستويات الافصاح عن الجوانب البيئية فى التقارير المالية للمنشآت الفلندية. كما تناولت التغيرات التى جرت على ممارسات اعداد التقارير البيئية للمنشآت محل الدراسة لفترة خمس سنوات من عام ١٩٨٧ الى عام ١٩٩٢م . توصلت الدراسة الى أنه فى عام ١٩٨٧ حوالى ربع الشركات محل الدراسة قامت بالافصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيئة فى تقاريرها المالية، وارتفعت النسبة الى النصف تقريباً فى عام ١٩٩٢. كما استهدفت دراسة (الغبارى، ١٩٩٧) تحديد اطار مقترح يعتمد على مجموعة من الأساليب والتقنيات لتقييم الأداء تجاه البيئة ومنها أهمية الافصاح عن السياسات البيئية المتبعة، أهمية وجود منظومة للمحاسبة البيئية. توصلت الدراسة الى أن المحاسبة البيئية لها القدرة على الوفاء باحتياجات الأطراف المهتمة بشئون البيئة وتوفير المعلومات عن الأنشطة والبرامج البيئية الحالية والمستقبلية. كما قام (التركستانى، ١٩٩٧) باجراء دراسة ميدانية على عينة من الشركات الصناعية السعودية بهدف التعرف على العلاقة بين مفهوم البيئة والتنمية الصناعية. توصلت الدراسة الى أن هناك غياباً فى مفهوم المحافظة على البيئة لدى الكثير من الشركات السعودية. حوالى ٦٠% من الشركات لا تمارس نشاط المحافظة على البيئة اعتقاداً منها أن ذلك يعد من مسؤوليات الجهات الرسمية، أو اعتقاد بأن أنشطتها لا تحدث تلوثاً فى البيئة. وهذا يشير الى ضعف الوعى البيئى لدى الشركات الصناعية السعودية ، وعدم وجود قوانين صارمة تلزم الشركات بممارسة الأنشطة البيئية.

وفى نفس الاتجاه، تناولت دراسة (Kathleen,etal,1998) التشريعات والنظم البيئية البريطانية التى تنظم قيام الوحدات الحكومية المحلية فى بريطانيا بتطوير أدائها البيئى وتعزيز الشفافية. توصلت الدراسة الى أن هناك العديد من التطورات فى هذا المجال، حيث تولى الهيئات والوحدات الحكومية المحلية فى بريطانيا اهتماماً كبيراً للبيئة من خلال الرقابة على الشركات وقيام الوحدات والهيئات بتطوير أدائها البيئى. كما تناولت دراسة (Beets and Souther,1999) التطورات التى شهدتها الافصاح البيئى فى الولايات المتحدة والحاجة الى اصدار معايير مهنية خاصة بها، وذلك لخدمة متخذى القرارات. توصلت الدراسة الى أن التقارير البيئية للشركات ذات أثر كبير على قرارات الاستثمار ، وتقديم معلومات ملائمة بشأنها، مما يكون له أثر كبير فى تعزيز الثقة بالتقارير بما يخدم المستثمرين. كما تناولت دراسة ( Wallage,2000 ) أهمية قيام الشركات بالتقرير عن مدى التزامها بالقوانين البيئية والاجتماعية ومعايير الأداء التشغيلي، كما تناولت مدى أهمية التقارير البيئية للشركات لخدمة الأطراف المستفيدة كالعلاء والموردين لوضع تصور حول مدى تعاملهم معها مستقبلاً. كما قامت دراسة (Hughes,2000) بفحص العلاقة بين القيمة السوقية لحق الملكية ومقاييس التلوث غير المالية ممثلة فى الانبعاثات من الكبريت المؤكسد والتى تعرض الشركة للالتزامات البيئية المستقبلية. توصلت الدراسة الى أن مدى ما تعبر عنه التلوثات غير المالية هى قيمة ذات صلة للشركات الخاصة بمرافق الكهرباء، والتى يصدر منها تلوثات عالية تستهدف إحداث تلوث للجو وتخص المرحلة الأولى لقانون نظافة الهواء لعام ١٩٩٠ وتعديلاته.

وفى نفس الاتجاه، قام (حمد، ٢٠٠١) بتحليل منفعة المعلومات المحاسبية البيئية العينية لبناء مؤشرات تقييم الأداء البيئى الاستراتيجى فى اطار التنمية المستدامة مع بيان المحتوى المعلوماتى لنظام المحاسبة البيئى العينية بهدف وضع اطار لتقييم الأداء البيئى العينية. توصلت الدراسة الى أهمية التنمية المستدامة لوضع نظام محاسبى بيئى عينية، و ضرورة استخدام نظام محاسبى ، وبناء مؤشرات تستخدم فى تقييم الأداء البيئى. كما قام (الخيال والمفتى، ٢٠٠٣) باجراء دراسة استكشافية لأهمية الافصاح البيئى والاجتماعى لمنشآت القطاع الخاص من خلال استطلاع آراء بعض الأكاديميين ببعض الجامعات السعودية ومراقبى الحسابات والمستثمرين. توصلت الدراسة الى أهمية تعزيز سمعة الشركات فى المجتمع وتعد من أهم الدوافع الممكنة لقبول المسؤولية البيئية والاجتماعية، و ضرورة أن يكون الافصاح عن المسؤولية البيئية والاجتماعية فى صورة معلومات وصفية واحصائية ومالية فى التقرير السنوى للشركات ( تقرير مجلس الادارة).

كما قامت دراسة (الخويطر، ٢٠٠٣) باجراء دراسة استكشافية للتعرف على الممارسات المتبعة من قبل الشركات العاملة فى المملكة العربية السعودية الخاصة بالمحاسبة البيئية ومدى الافصاح عن المعلومات البيئية وذلك بالاعتماد على اعداد استبيان تم توزيعها على المدراء الماليين لأكبر مائة شركة سعودية بالإضافة الى المقابلات الشخصية. توصل الى أن هناك انخفاض فى مستوى مزاولة المحاسبة البيئية والافصاح عن المعلومات البيئية من قبل الشركات مقارنة بالشركات فى الدول



المتقدمة وذلك لانخفاض مستوى الوعى الاجتماعى بالأمور البيئية، عدم وجود الاهتمام الكافى من قبل الجهات الحكومية ذات العلاقة بالبيئة والجهات التشريعية المحاسبية، وعدم الاهتمام من قبل ادارات الشركات و المبادرة بتبنى سياسات واجراءات بيئية تؤدى الى قياس وتحليل وأخذ آثار مزاولة تلك الشركات لأنشطتها على البيئة. كما هدفت دراسة ( الرحيلي ، ٢٠٠٥ ) الى التعرف على مستوى الافصاح البيئى التطوعى للشركات المساهمة السعودية مع التركيز على مجموعة سابك الصناعية باعتبارها واحدة من أكبر الشركات الصناعية على المستوى المحلى والاقليمى، وباستخدام أسلوب تحليل المحتوى توصلت الدراسة الى أن هناك تجاوباً من قبل المجموعة حيال الافصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيئة فى تقاريرها المالية السنوية. كما أوضحت الدراسة أن معظم هذه المعلومات قد تم الافصاح عنها فى تقارير مجلس الادارة للمجموعة. وانتهت الدراسة بتقديم بعض التوصيات التى من شأنها المساهمة فى تعزيز الافصاح البيئى فى التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية.

## ٢ / ١ / ٢ دراسات تناولت مشكلات الافصاح عن المخاطر البيئية بالقوائم المالية:

اهتمت هذه المجموعة بدراسة مشكلات الافصاح عن المخاطر البيئية بالقوائم المالية. تناولت دراسة (Steadman,etal,1995) الالتزامات البيئية المحتملة والقضايا المرتبطة بها، مع التركيز على المعيار المحاسبى رقم ( ٥ ) لمجلس معايير المحاسبة المالية والمشاكل التى تناولها والتى تتمثل فى؛ كيفية تقدير الالتزامات البيئية المحتملة كميأ، هناك صعوبات تجعل القياس الكمى للالتزامات المحتملة ليس بالأمر السهل ومن هذه الصعوبات تحديد الجهات المسؤولة عن احداث التلوث وتحديد مدى مساهمتها فى ازالته واختيار الأسلوب المناسب لمعالجة التلوث وحول فترة ازالة التلوث البيئى وكيفية تدوير المخلفات. توصلت الدراسة الى أن معايير المحاسبة المالية تتجه نحو زيادة الاعتراف بالالتزامات فى الميزانية، و يؤثر الافصاح عن معلومات الالتزامات البيئية المحتملة سلباً على قيمة الشركة التى تفصح عن هذه المعلومات. كما تناولت دراسة (Blokding and Driehuzion,1996) المساهمات التى تقوم بها الادارة لخدمة المشاكل البيئية، فحص انعكاسات المشاكل البيئية ، توصلت الدراسة الى أهمية بناء نظام للتوثيق البيئى.

وفى نفس الاتجاه، تناولت دراسة (Hoch,1998) مشاكل المحاسبة عن الالتزامات البيئية فى الشركات ذات الأنشطة الملوثة للبيئة والخاضعة لرقابة وكالة حماية البيئة الأمريكية وذلك لتحديد ارشادات محاسبية رسمية للقضايا والمشاكل البيئية، اعداد دليل للمحاسبة عن الأحداث البيئية وتوقيت الاعتراف بالالتزامات بعد تقديرها، ومعالجة الالتزامات المحتملة بيئياً. توصلت الدراسة الى تحديد توقيت الاعتراف بالنفقات البيئية سواء الرأسمالية أو الجارية والقيام بتقديرها بمجرد تحديد وكالة حماية البيئة للشركات كطرف مسئول عن معالجة التلوث والاعتراف بالالتزام البيئى المحتمل. كما تناولت دراسة (شهاب، ٢٠٠١) مشكلات الافصاح البيئى ومن أهمها؛ عدم توافر نظام ملائم للمعلومات البيئية على المستوى المحلى يساعد فى توفير البيانات التى يحتاجها مخطوط تنفيذ البرامج

البيئية المختلفة بالحجم والشكل المناسب، عدم توافر المهارات اللازمة والاعتماد على غير المتخصصين، عدم تطوير الأنظمة المحاسبية بما يلزم قياس التغيرات في الموارد الطبيعية والبيئية على أساس سليم والتحليل المناسب لتكاليف الآثار السلبية بما يساعد في تحديد المسؤولية عنها والتقييم السليم لأداء الشركات والمستويات الادارية وتحديد تكلفة معايير رقابة الآثار السلبية المحددة عن طريق الأجهزة المختصة و الشركات المختلفة، و صعوبة قياس بعض التكاليف والعوائد البيئية.

٣/١/٢ دراسات تناولت العوامل التي تؤثر في الافصاح عن المخاطر البيئية بالقوائم المالية:

هناك العديد من الدراسات التي اهتمت بالعوامل التي تؤثر في الافصاح عن المخاطر البيئية بالقوائم المالية المنشورة. تناولت دراسة (Belkaoui,1976) تأثير محتوى الافصاح عن الرقابة على التلوث البيئي على أسعار الأوراق المالية للمنشآت التي تقوم بالافصاح. أسعار الأوراق المالية للمنشآت التي تقوم بالافصاح عن المسؤولية الاجتماعية أعلى من تلك التي لا تقوم بالافصاح. كما أشارت دراسة (Alexander and Buchholz,1978) الى أن الادارة الواعية والمهتمة بالجانب الاجتماعي تمتلك المهارات المطلوبة لوضع المنشأة في مكان أرقى من المكان التقليدي التي تكتسبها من أدائها المالي، مما يجعلها استثمار أكثر جاذبية من وجهة نظر الأطراف المهتمة بها، ومن ثم يمكن أن تحقق المنشأة أداءاً اقتصادياً واجتماعياً مرضياً في نفس الوقت. كما قامت دراسة (Ingram,1978) بتناول أهمية الاستجابة للمطالبات المتزايدة للافصاح من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وذلك من خلال ما تم اصداره من قوانين بيئية وقد أبرزت الدراسة مدى التزام المنشآت بقوانين حماية البيئة، وتحملها نفقات ملزمة للحفاظ على البيئة أو تحمل التزامات غير ملزمة. من أهم الطوائف المستفيدة من الافصاح البيئي المستثمرون والمقرضون، كما قامت الدراسة بعقد مقارنة بين متطلبات الافصاح في كلا من معيار (FASB, No.5) وموقف البيان (SOP, 96-1). توصلت الدراسة الى ضرورة اعداد تقارير بيئية في التوقيت المناسب. كما أشارت دراسة (Pfeffer and Sclancik,1978) الى أن المنشأة تستمر في أعمالها طالما بقيت فعالة، وتتوقف هذه الفعالية على ادارة الطلبات. وحيث أن الشركة تعتمد على الدائنين كمصدر من مصادر التمويل ، لذا فانها تسعى لتلبية طلباتهم ، ومن بين الطلبات الخاصة لهؤلاء الدائنين، دور المنشأة الايجابي نحو المجتمع. وتمشياً مع وجهة النظر السابقة فان الأداء البيئي للشركة يمكن أن يكون استجابة لطلب الدائنين حيث يطلب الدائنون أداءً بيئياً أفضل كوسيلة لحماية رؤوس أموالهم.

كما قامت دراسة (Brockhoff,1979) باختبار سلوك المنشآت بشأن الافصاح البيئي وتوصل الى أن نوع الصناعة له تأثير على الافصاح عن المعلومات البيئية. كما توصلت دراسة (Dierkes,1979) من خلال مسح أجراه على المنشآت الألمانية الى أن الصناعات الكيماوية، التعدين، الطاقة، البتروكيماويات من الصناعات الأكثر تأثيراً على البيئة بالمقارنة بغيرها من الصناعات ومن ثم فهي أكثر تعرضاً للبيئة. كما قامت دراسة (Trotman and Bradley,1981) باختبار اتجاه الادارة نحو الدور البيئي للمنشآت وتوصلا الى وجود علاقة ايجابية بين هذا العامل

والإفصاح البيئي. كما أشارت دراسة (Parker,1986) الى أن انخراط المنشأة فى برامج بيئية يكون وسيلة لتجنب الضغط الاجتماعى، أو كمحاولة منها لتعزيز مكانتها العامة. ومن ثم فإن هذا يعنى أن المنشأة كلما اكتسبت شهرة عامة كلما كان من المتوقع أن تحسن من أدائها البيئى. كما قامت دراسة (Cowen,et al,1987) باختبار العلاقة بين خصائص المنشأة وأنواع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وافترضت أن حجم المنشأة، نوع الصناعة، الربحية، وجود لجنة للمسؤولية الاجتماعية لها تأثير محتمل على الإفصاح الاجتماعى للمنشأة. توصلت الدراسة الى أن حجم المنشأة ونوع الصناعة لهما تأثير جوهري على الإفصاح الاجتماعى فى القوائم والتقارير المالية السنوية. كما أوضحت دراسة (Hinitch and Soderstorm,1988) الاهتمام المتزايد من قبل حملة الأسهم والمشرعين الحكوميين والمستهلكين والعاملين والعامة فى المجتمع بالأداء البيئى وموضوعات القياس والطلب على معلومات هذه الشركات للمساعدة فى اتخاذ القرارات. توصلت الدراسة الى ضرورة وضع مقاييس للأداء البيئى صريحة من أجل تقديم معلومات لأصحاب المصالح وبحيث تكون أكثر قابلية للاعتماد عليها ودقيقة عند مقارنة المنشآت ببعضها واتخاذ قرارات استراتيجية رئيسية. كما تناولت دراسة (Roussey,1992) أهم القوانين والتنظيمات الحكومية المرتبطة بالبيئة، مع بيان متطلبات هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية فيما يتعلق بالإفصاح عن معلومات الأداء البيئى. كما أوضحت الدراسة أهمية الصحة العلاجية ضمن الالتزامات البيئية. توصلت الدراسة الى ضرورة اشراك الشركات كطرف مسئول عن التلوث البيئى وعليها تقدير التكاليف اللازمة لازالة التلوث البيئى والحد من التلوث.

وفى نفس الاتجاه، توصلت دراسة (Roberts,1992) الى أن أنشطة الأداء البيئى المرضى للشركة فى الفترة السابقة يبنى لها سمعة تدفعها للمحافظة عليها أمام الأطراف المهمة، وذلك بأداء نفس الأنشطة البيئية فى الحاضر والمستقبل. كما قامت دراسة (Thomson,et al,1993) بتناول القضايا البيئية الهامة التى يجب الاهتمام بالإفصاح عنها، مع الاهتمام بنظام الإدارة البيئية، أعمال التخزين والتخلص من النفايات، مع التركيز على ضرورة منع التلوث، والحفاظ على أمان المنتجات. توصلت الدراسة الى تعرض الشركات للمخاطر المالية نتيجة للقضايا البيئية، وأهمية حفاظ الإدارة على الأداء البيئى. كما تناولت دراسة (Maltby,1995) تحليل أسباب الاهتمام بالإفصاح البيئى لدرجة أنه لم يعد قاصراً على فقرة فى تقرير مجلس الإدارة، بل أصبحت هناك قوائم بيئية مستقلة. كما قام (Deegan and Gordon,1996) بإجراء دراسة على بعض المنشآت الاستراتيجية. توصل الى أن المعلومات التى يتم الإفصاح عنها بطريقة اختيارية قليلة وتكون للأغراض الاعلامية فقط، تزداد كمية الإفصاح مع مرور الوقت، المنشآت ذات الأنشطة الحساسة بيئياً هى الأكثر احتمالاً للإفصاح عن الأمور البيئية. كما توصلت الى أن هناك علاقة بين حجم المنشأة وحجم الإفصاح البيئى. كما تناولت دراسة (Bhat,1996) أهمية قيام المنشآت بالسعى للتقويم الذاتى للأداء البيئى. توصلت الدراسة الى أن نجاح المنشآت فى الإفصاح عن المخاطر البيئية يتمثل فى: التزام ادارة

المنشآت بالافصاح، ضرورة التكامل داخل النظام الكلى للإدارة البيئية، وأهمية التكامل بين أقسام التشغيل بالمنشآت. كما تناولت دراسة (Kreuze, et al, 1996) أهمية الإدارة الواعية للبيئة فيما يتعلق بالموارد والامكانيات البيئية، تعتمد الإدارة الواعية على؛ الوفاء بالالتزامات البيئية المحددة من قبل الحكومات في صورة قوانين وأنظمة وسياسات بيئية، تعمل المنشأة بطريقة أكثر التزاماً تجاه حماية الكائنات الحية. توصلت الدراسة الى ضرورة اهتمام ادارة المنشآت بتقليل النفايات، تقليل المخاطر والخسائر، الاستخدام الأمثل للطاقة، تسويق منتجات آمنة، والاستخدام الكفاء للموارد.

كما تناولت دراسة (السقا، ١٩٩٨) مفهوم وأبعاد الأداء البيئي ونظم الإدارة البيئية وابرار طبيعة المساهمات التي يمكن أن تقدمها المهنة بالنسبة للمشكلات البيئية. توصلت الدراسة الى؛ أهمية الأداء البيئي للمنشأة والمجتمع والطرف الثالث. أهمية إعادة النظر في الهياكل التنظيمية للشركات التي تؤثر أنشطتها في البيئة لتتضمن نظم الإدارة البيئية بشكل سليم، استحداث سجلات للأداء البيئي ووضع أسس سليمة للتسجيل بها لمتابعة الأحداث والوقائع التي تنطوي على أخطار بيئية مما يؤثر على درجة منفعة المعلومات. كما تناولت دراسة (صيام، وعبد الناصر، ١٩٩٨) بيان مدى ادراك متخذي القرارات في المنشآت الصناعية المساهمة العامة الأردنية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية ومدى الحاجة الى تشريعات قانونية لتطبيق المحاسبة الاجتماعية والافصاح عنها بالقوائم المالية. توصلت الدراسة الى وجود ادراك بمفهوم المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها مع فقدان المعرفة بكيفية التطبيق والتأكيد على الافصاح عن الأداء الاجتماعي في التقارير المالية السنوية. كما قام (Williams, 1999) باجراء دراسة استكشافية للعوامل المؤثرة في كمية الافصاح التطوعي عن المعلومات البيئية والاجتماعية في التقارير السنوية في عدد من الشركات في كل من استراليا وسنغافورة وهنغ كونج والفلبين وتايلاند واندونيسيا وماليزيا، حيث قامت بتحليل محتويات التقارير السنوية لعدد (٣٥٦) شركة مدرجة في الأسواق المالية لتلك البلدان. توصلت الدراسة الى عدم تأثير الأنظمة القضائية وأنظمة سوق المال على كمية الافصاح.

كما قامت دراسة (عيس، ٢٠٠٠) بتناول العلاقة بين الأداء البيئي والافصاح البيئي من منظور نظرية الوكالة في مجال صناعة الكيماويات والغاز والبتترول من عام ١٩٩٥ لعدد (٤٢) شركة. توصلت الدراسة الى وجود علاقة ايجابية تبادلية بين الأداء البيئي والافصاح البيئي من منظور نظرية الوكالة، ولكن الافصاح البيئي الكافي ضئيل جداً حيث لم تفصح سوى شركة واحدة من العينة داخل قوائمها عن أدائها البيئي وحوالي ١٠% من العينة تفصح عن أدائها البيئي من خلال تقرير مجلس الإدارة. كما تناولت دراسة (Linda, 2000) التشريعات والنظم البيئية البريطانية المحفزة والمنظمة للأداء البيئي للوحدات الحكومية المحلية، وأهمية تعزيز الشفافية بشأن ذلك الأداء. كما تناولت دراسة (على، ٢٠٠٠) المساهمات التي يجب على المهتمين بمهنة المحاسبة من الممارسين والأكاديميين والمنظمين لأغراض تدعيم الدور الايجابي المستهدف لخدمة التأكيد المهني. كما بينت دراسة (Wilmshurst and Frost, 2000) أن الافصاح عن المعلومات البيئية بالتقارير يمكن

تفسيره كرد فعل من قبل الادارة وذلك تبعاً لأهمية المؤثرات الخارجية على الادارة التي تدفعها لاتخاذ قرار بالافصاح عن المعلومات البيئية لأنشطتها الرئيسية. كما تناولت دراسة (Solomon and Lewies,2002) أسباب قيام الشركات بالافصاح عن المعلومات البيئية وأسباب فشل المنشآت في الافصاح الملائم عن المعلومات البيئية تجاوباً للشعور المتزايد بأهمية المحافظة على البيئة. توصلت الدراسة الى وجود اتفاق بين معدى ومستخدمى الافصاح البيئى على دوافع المسؤولية، كالالتزام بالنظم والقوانين لتلبية الطلب على المعلومات البيئية. كما تناولت دراسة (Waddock,etal,2002) دور المنظمات المهنية من اصدارات محاسبية ملزمة للافصاح عن الموضوعات البيئية ذات المخاطر وعدم التأكد. توصلت الدراسة الى ضرورة الافصاح عن المخاطر وعدم التأكد الناتج عن أنشطة الشركة أو الناتج من استخدام أسلوب التحيز عند عمل التقديرات للمخاطر وحالات عدم التأكد.

كما قامت دراسة ( Cormier,2004 ) بصياغة نموذج للعلاقات بين الأطراف المهمة والادارة وادراك الادارة لتأثير أو قيمة كل طرف وعلاقة ذلك بقرارات الادارة بالافصاح عن المعلومات البيئية فى التقارير السنوية للمحافظة على المشروعية. مع تفسير دوافع الادارة للافصاح عن أنواع معينة من المعلومات البيئية بالاعتماد على نظرية الأطراف المهمة. وقد تم اختبار النموذج على عينة من مديرى البيئة لعدد (١٩٥) شركة متعددة الجنسية بأمريكا الشمالية و أوروبا. توصلت الدراسة الى وجود علاقة قوية بين ادراك الادارة لقيمة مختلف المجموعات المهمة وكيفية تجاوب الادارة لتوقعاتها والافصاح الفعلى عن المعلومات البيئية فى التقارير المالية. كما قامت دراسة ( أبو الفتوح،٢٠٠٦ ) بتقدير التكاليف الاجتماعية للأضرار البشرية وغير البشرية الناجمة عن تلوث الهواء فى منطقة الرياض بالمملكة العربية السعودية. توصلت الدراسة الى أن اجمالى التكلفة الاجتماعية للأضرار البشرية بسبب التلوث الهوائى تبلغ ٢٩٩,٩ مليون ريال سنوياً ، فى حين تبلغ قيمة الخسارة الكلية فى الزراعة بسبب التلوث ١٣,٨ مليون ريال. كما بلغت اجمالى التكاليف الاجتماعية البشرية وغير البشرية الناتجة عن التلوث البيئى ٣٣٩,٢ ريال سنويا وهذا مبلغ كبير جداً. كما قامت دراسة (جودة،٢٠١٠ ) بأجراء دراسة للتعرف على مدى التزام كل من شركتى أسمنت القصيم فى المملكة العربية السعودية ولافارج الأسمنت الأردنية بتطبيق أنظمة الادارة البيئية وكذلك التعرف على مدى وجود فروق ذات دلالة احصائية فى مستوى الالتزام لدى كل منهما. والتعرف على مدى وجود اختلافات ذات دلالة احصائية فى اجابات المبحوثين عن الالتزام بأنظمة الادارة البيئية تعود الى بعض العوامل الديموغرافية المتعلقة بالمبحوثين. تم اعداد استبانة وتوزيعها على عينة مكونة من (١٠٣) موظف من الشركتين. تم التوصل الى وجود التزام ذو دلالة احصائية بتطبيق أنظمة الادارة البيئية فى كل من الشركتين وعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين مستوى تطبيق أنظمة الادارة البيئية فى كلتا الشركتين.

## - تقييم نتائج الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة، يمكن التوصل الى أنها قد اتفقت فيما بينها على أهمية الافصاح المحاسبى عن المخاطر البيئية مع اختلاف الكيفية والألية التي يتم بها الافصاح. كما أن معظمها تم فى الدول المتقدمة كالولايات المتحدة وكندا وبعض دول أوروبا و استراليا. ولكن الدراسات التي تمت فى الدول النامية ما زالت قليلة جداً، ومعظمها اعتمد على أسلوب الاستبيان لجمع البيانات اللازمة لاجراء الدراسات. أى أن هذه الدراسات قد ركزت على جوانب جزئية للعلاقة بين أثر مدى الالتزام و بدائل الافصاح المحاسبى عن المخاطر البيئية فى القوائم المالية المنشورة للشركات، ولكن هذه الدراسات لم تقدم اطاراً متكاملأ يساعد فى الافصاح المحاسبى عن المخاطر البيئية. و هذا ما تسعى اليه الدراسة الحالية من خلال الاختبار الميدانى للعوامل المؤثرة فى الافصاح عن المخاطر البيئية فى القوائم المالية المنشورة لشركات الإسمنت السعودية والمصرية التي تتداول أسهمها فى سوق الأوراق المالية يلانم التطبيق فى المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية.

### ٢/٢ مفهوم و أهمية الافصاح عن المخاطر البيئية فى القوائم المالية:

يعد موضوع الاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها من الموضوعات المهمة والأساسية المرتبطة بتصرف الانسان وتعامله مع الغير على مر العصور. وقد أعطى ديننا الاسلامى الحنيف اهتماماً خاصاً بهذا الجانب حيث وردت فى القرآن الكريم العديد من الآيات التي تؤكد هذا الاهتمام . كما أن السنة النبوية الشريفة إهتمت بالبيئة والحفاظ عليها وحمايتها من التلوث فى وقت السلم ووقت الحرب. وقد تزايد فى السنوات الأخيرة الاهتمام بموضوع الافصاح عن الأمور المتعلقة بالبيئة خاصة بعد مؤتمر قمة الأرض المشهور الذى عقد فى البرازيل عام ١٩٩٢ م تحت عنوان مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية والذي ضم رؤساء وملوك معظم دول العالم بالاضافة الى المنظمات الحكومية والدولية والمدنية . (الرحيلى، ٢٠٠٥ )

يمكن التوصل الى مفهوم الافصاح عن المخاطر البيئية بأنه اظهار للمعلومات المتعلقة بالبيئة وسبل المحافظة عليها، إما فى صلب التقارير المالية أو فى تقارير خاصة تعد لهذا الغرض وترفق مع التقارير المالية السنوية للشركة.

ومن الأهمية توفير المعلومات المحاسبية البيئية على نحو متكامل وظيفياً وبحيث تتوافر فيها خصائص جودة المعلومات بهدف ترشيد قرارات أصحاب المصالح. والواقع أن الخصائص الأساسية للمعلومات والتي تجعلها مفيدة لاتخاذ القرارات تتمثل فى خاصيتين هما؛ الملاءمة ، وامكانية الاعتماد عليها أو الثقة. ومن الضروري توافر هاتين الخاصيتين فى المعلومات المحاسبية البيئية، حتى تكون مفيدة لمتخذي القرارات، ولكن ليس من الضروري أن تكونا بنفس الدرجة. (الرحيلى، ٢٠٠٥)

الملاءمة، حيث يختلف القرار المتخذ فى حالة وجود المعلومات البيئية فى القوائم المالية عن القرار الذى يتخذ فى حالة عدم وجودها وحتى تتحقق الملائمة يجب توافر الخصائص التالية؛ التوقيت، أى

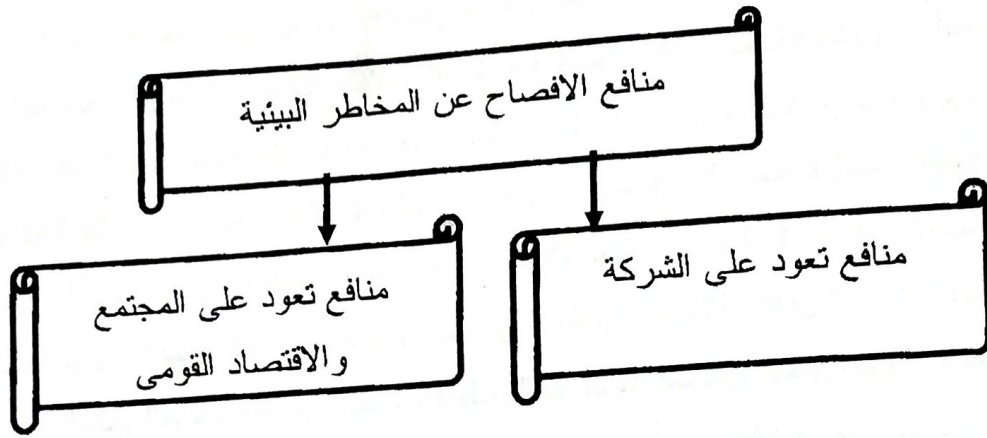
الافصاح عن المعلومات البيئية فى الوقت المناسب وعند الطلب. التغذية العكسية أى التقويم والتصحيح وتكون صالحة لكل الحالات ، والقدرة على التنبؤ أى قدرة على تقييم نماذج التنبؤ بالأحداث البيئية. و القابلية للفهم، حيث يسهل فهمها واستيعابها لمنطقيتها وموضوعيتها. امكانية الاعتماد عليها أو الثقة، أى تكون خالية من الأخطاء الجوهرية أو المؤثرة ومحايدة أى أنها تعكس صورة واضحة وصادقة وعادلة عن الأداء البيئى ويجب أن تتصف بما يلى؛ الصدق أى تكون بيانات كاملة غير مضللة، الحياد أى تكون خالية من التحيز وخالية من التقدير الشخصى. القابلية للمقارنة، أى يجب عرض المعلومات البيئية بطريقة يسهل معها معرفة التشابه والاختلاف بين الأداء البيئى للشركة عن هذه الفترة والفترات السابقة وأيضاً بينها وبين الشركات المماثلة. كما يجب العرض بطريقة يمكن معها معرفة السياسات المحاسبية المتبعة والتغيرات التى حدثت لمساعدة مستخدمى القوائم المالية فى تفسير الأحداث.(حنا، ٢٠٠٠ و FASB, 1980 )

يتضح مما سبق، أهمية الافصاح عن المعلومات المحاسبية عن المخاطر البيئية الملائمة والموثوق بها، والتى يمكن الاعتماد عليها فى ترشيد قرارات أصحاب المصالح، مع الاستناد أيضاً على المعلومات الأخرى غير المحاسبية عن المخاطر البيئية التى تنتجها نظم المعلومات البيئية الأخرى داخل الشركة مثل نظم المعلومات التسويقية البيئية، نظم معلومات الموارد البشرية البيئية، نظم معلومات الانتاج والعمليات البيئية وغيرها مع ضرورة الأخذ فى الاعتبار تكامل هذه النظم مع بعضها البعض وفيما بينها وبين نظم المعلومات المحاسبية البيئية.

تتمثل أهمية الافصاح عن المخاطر البيئية فى؛ ان أخذ الأبعاد والآثار البيئية فى الاعتبار عند اتخاذ القرارات الادارية لا يعود بالنفع فقط على المنشأة والادارة، بل يعود بالنفع أيضاً على المجتمع ككل أو الاقتصاد القومى فى مجموعه، سواء تحقق هذا النفع بشكل مباشر أو غير مباشر أو فى تجنب الأضرار أو الخسائر والأعباء التى كان من الممكن أن تصيب البيئة والاقتصاد القومى ككل، اذا ما غابت عن الادارة تلك الأبعاد والآثار البيئية عند اتخاذ القرارات والاختيار بين البدائل المتاحة. (الرحيلى، ٢٠٠٥)

كما يرجع تزايد اهتمام المنشآت بكافة أنواع المخاطر البيئية الى العديد من الأسباب من أهمها؛ تزايد ادراك مختلف المنشآت بضرورة الاضطلاع بمسئولياتها البيئية خاصة الالزامية منها، تزايد الوعى البيئى لدى الأفراد سواء داخل المنشأة أو خارجها ، مما أدى الى تزايد الضغوط على المنشأة للاضطلاع بمسئولياتها تجاه البيئة، سواء عن طريق القوانين أو عن طريق جمعيات حماية البيئة. تزايد حجم التكاليف البيئية بالمنشآت ، وتشير بعض الدراسات الى انفاق المنشآت بالولايات المتحدة على الادارة البيئية قد بلغ حوالى ٢ % من ايرادات المبيعات، كما يتوقع أن ٢٠ % من الاستثمارات الرأسمالية بهذه المنشآت سوف يوجه الى المشروعات البيئية، و تزايد القوانين الخاصة بالبيئة وما تتضمنه من عقوبات وحوافز للشركات .

ويوضح الشكل رقم ( ١ ) المنافع التي تترتب عن الافصاح عن المخاطر البيئية في القوائم المالية للشركة.



الشكل رقم ( ١ ) المنافع التي تترتب عن الافصاح عن المخاطر البيئية في القوائم المالية. يتضح من الشكل، أن هناك نوعين من المنافع التي تترتب عن الافصاح عن المخاطر البيئية في القوائم المالية للشركة وتتمثل في؛ المنافع التي تعود على الشركة التي تقوم بالافصاح ومنها؛ تحسين الفعالية التنظيمية، تحسين الوضع التنافسي، التحسين المستمر للأداء البيئي والاقتصادي للشركة، اقامة أو توطيد علاقات أفضل مع الأطراف صاحبة المصلحة بالشركة ممثلة في العملاء والعاملين، تجنب المخاطر البيئية، استغلال الفرص البيئية، تحويل التهديدات البيئية الى فرص بيئية، وكسب سمعة طيبة. كما أن هناك منافع تعود على المجتمع والاقتصاد القومي منها؛ تخفيض التكاليف البيئية على مستوى الاقتصاد القومي، تحقيق الجودة البيئية، زيادة الصادرات وتخفيض الواردات وتحسين ميزان المدفوعات، تنمية الموارد البيئية سواء المتجددة او غير المتجددة، و زيادة الناتج القومي والدخل القومي والقيمة المضافة. (الرحيلي، ٢٠٠٥)

مما سبق يمكن تعريف الافصاح عن المخاطر البيئية في القوائم المالية بأنه الافصاح عن المعلومات المتعلقة بالبيئة وسبل المحافظة عليها في التقارير المالية السنوية، مع توافر مجموعة من الخصائص في المعلومات البيئية التي يتم الافصاح عنها مما يعود بالنفع على الشركة وعلى المجتمع والاقتصاد القومي ككل ويساعد على حماية البيئة من آثار المخاطر البيئية.

### ٣/٢ واقع الاهتمام بالافصاح عن المخاطر البيئية :

شهدت كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية شأنها كشأن دول العالم، تطورات واسعة في كافة المجالات الاقتصادية والعمرائية والسكانية وغيرها. وقد نتج عن هذه التطورات مشكلات بيئية عديدة من تلوث في الهواء، والماء، والتربة، كل هذه الأوضاع البيئية السلبية دفعت كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية الى سن التشريعات والقوانين التي تهدف الى حماية البيئة والمحافظة عليها وكذلك الى اتخاذ خطوات جادة في سبيل ايجاد التوازن البيئي ورفع مستوى الأداء البيئي لدى كل منهما. ( جودة ، ٢٠١٠ )



ففي المملكة العربية السعودية شهدت خطة التنمية السادسة (١٩٩٥-٢٠٠٠) في المملكة العربية السعودية تحقيق العديد من الانجازات على صعيد البيئة وادارتها وتحسين أوضاعها. فقد أعدت مصلحة الارصاد وحماية البيئة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة مشروع النظام العام للبيئة في المملكة، كما أعدت خطة لادارة المناطق الساحلية للحفاظ على سلامة البيئة وتوازنها الطبيعي والمحافظة عليها من أخطار التلوث والتدهور البيئي، وتحقق الاستفادة المستديمة من مواردها الطبيعية، كما تم تحديث مقاييس التحكم في النفايات السامة والخطرة ونوعية الماء. كما أعدت المصلحة جدول أعمال القرن الحادي والعشرين الخاص بالمملكة، الذي تم اعتماده من المقام السامي. و دراسة النظام الموحد للتقويم البيئي، والنظام العام للبيئة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقد تمت الموافقة عليهما من قبل اللجنة الوزارية للبيئة. فضلاً عن الانتهاء من اعداد مشروع اتفاقية التعاون للمحافظة على الطفليات المعاد توطئتها في الجزيرة العربية بين المملكة ودول الجوار. كما تضمنت خطة التنمية السابعة من عام (٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ م) الأهداف الرئيسية التالية فيما يتعلق بالمحافظة على البيئة وتميئتها؛ المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث والتدهور والحد من التصحر، الحرص على تهيئة بيئة نظيفة خالية من التلوث للاسهام في تحسين نوعية الحياة للمواطنين، المحافظة على الموارد الطبيعية لتحقيق التنمية المستدامة وبصفة خاصة الموارد غير المتجددة بما يتماشى مع الأهداف التنموية بعيدة المدى، تطوير أنماط الحياة الفطرية وحمايتها وخاصة المهدة بالانقراض والعمل على إنمائها. (الرحيلي، ٢٠٠٥)

كما أشارت خطة التنمية السابعة الى أنه سوف يتم تحقيق الأهداف السابقة من خلال اتباع السياسات التالية؛ وضع الاجراءات الرقابية اللازمة لمنع المخالفات البيئية والتقيد بالمعايير البيئية المحددة، زيادة الوعي البيئي وحفز المواطنين على المشاركة في برامج المحافظة على البيئة وتميئتها، مراجعة المعايير البيئية وتحديثها ووضع المقاييس والمؤشرات الخاصة بتلوث الهواء والتربة والمياه الجوفية والسطحية ومراجعتها بصورة دورية وتطوير الادارات المعنية بالمقاييس البيئية، تكثيف الأبحاث والدراسات العلمية الهادفة الى نقل التقنيات البيئية الحديثة، توفير البيانات والمعلومات البيئية، زيادة التنسيق بين جميع الأجهزة الحكومية المسؤولة عن البيئة لمنع الازدواجية واعادة تنظيم القطاع البيئي ليضم جميع المؤسسات الحكومية والأهلية المهتمة بالشؤون البيئية. تشجيع القطاع الخاص على الاسهام في مجال حماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية والحياة الفطرية. وفي عام ١٩٩٧ تم انشاء الشركة السعودية الخليجية لحماية البيئة (سييكو للبيئة) لمعالجة المخلفات الطبية. ومع نهاية عام ١٩٩٨ شهدت مدينة جدة تدشين أول محطة لمعالجة المخلفات الطبية في المملكة بل والشرق الأوسط وذلك باستخدام تقنية الميكروف. ونتيجة للنجاح الذي حققته الشركة فقد تم تدشين المركز الثاني في مدينة الرياض في عام ٢٠٠٠ وتوالت انجازات الشركة تباعاً وتنامت ثقة قطاع الصحة بقطبيه الحكومي والأهلي في (سييكو للبيئة). وفي ١٤٢٢/٧/٢٨ هـ صدر النظام العام للبيئة بموجب المرسوم الملكي رقم م/٣٤ المبني على قرار مجلس الوزراء رقم (١٩٣) وتاريخ

١٤٢٢/٧/٧ هـ . وقد أشار في مادته الأولى الفقرة ( ٧ ) أن المقصود بالبيئة كل ما يحيط بالإنسان من ماء وهواء ويابسة وفضاء خارجي، وكل ماتحتويه هذه الأوساط من جماد ونبات وحيوان وأشكال مختلفة من طاقة ونظم وعمليات طبيعية وأنشطة بشرية . كما حددت المادة الثانية أهداف النظام كالاتي؛ المحافظة على البيئة وحمايتها وتطويرها ومنع التلوث عنها، حماية الصحة العامة من أخطار الأنشطة والأفعال المضرة بالبيئة، المحافظة على الموارد الطبيعية وتنميتها وترشيد استخدامها، جعل التخطيط البيئي جزءاً لا يتجزأ من التخطيط الشامل للتنمية في جميع المجالات الصناعية والزراعية والعمرائية وغيرها، رفع مستوى الوعي بقضايا البيئة وترسيخ الشعور بالمسئولية الفردية والجماعية للمحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث وترسيخ الوعي لدى المجتمعات بالمسئولية تجاهها. (الرحيلي، ٢٠٠٥)

أما في جمهورية مصر العربية، فقد أُلزم قانون البيئة رقم ( ٤ ) لسنة ١٩٩٤ الشركات القائمة بتوفيق أوضاعها وفقاً لأحكامه، كما أُلزم القانون بضرورة إجراء تقييم للتأثير البيئي للمشروعات الجديدة بهدف حماية البيئة وسلامتها. وطبقاً للمادة ( ٢٢ ) من القانون فهي تلزم أصحاب الشركات والأعمال بالاحتفاظ بسجل لبيان تأثير الشركة على البيئة مع اعداد سجل خاص تلتزم به الشركات ويتبع لمراقبة جهاز شئون البيئة لمتابعة مدى التزامها بالمعايير البيئية الموضوعه. كما تقضى المادة (٢٠) من القانون أن تتولى شبكات الرصد البيئي الموجودة حالياً برصد مكونات وملوثات البيئة والاشراف عليها ومتابعتها وتحقيق الالتزام والانضباط البيئي. وعلى الرغم من ذلك لم يتعرض القانون رقم ( ٤ ) لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية الى محتوى أو مستوى الافصاح البيئي. (قانون رقم ( ٤ ) لسنة ١٩٩٤)

كما طالب قانون رأس المال رقم ( ٩٥ ) لسنة ١٩٩٢ من الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية أن تلتزم في افصاحها بمعايير المحاسبة الدولية، و بصدر معيار المحاسبة المصري رقم (٧) لعام ١٩٩٧ بشأن الظروف الطارئة والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية أصبحت الشركات تواجه ظروف بيئية ملزمة بتطبيق هذا المعيار. يتضح مما سبق، أن الجهود المبذولة من قبل كلاً من الهيئات والمنظمات المهنية أو الجهود المبذولة من قبل الدول النامية قد يساهم بشكل فعال في تحقيق الأهداف المرجوة و زيادة القناعة الكاملة لأهميتها و ما سيعود على المجتمع من آثار ايجابية. (لطفى، ٢٠٠٢)

وفيما يتعلق بواقع الافصاح عن الأداء البيئي في كل من شركات الإسمنت السعودية والمصرية موضوع الدراسة، فمن الضروري الأخذ بعين الاعتبار طبيعة صناعة الأسمنت من حيث احتوائها على مصادر تلوث خاصة بها، فالتلوث يكمن عند استخراج المواد الخام الداخلة في صناعة الأسمنت كالأحجار الجيرية والجبس والكاولين، كما أن التلوث يصاحب هذه المواد أثناء نقلها وعند طحنها وحرقتها في الأفران، اضافة الى وجود التلوث حتى عند تخزين الأسمنت بعد استكمال عملية التصنيع. (جودة، ٢٠١٠)

تهدف الشركات السعودية للإسمنت التي خضعت للدراسة (شركة إسمنت المنطقة الجنوبية بابها) تم تأسيسها بموجب المرسوم الملكي رقم م/٣ بتاريخ ١٢ صفر ١٣٩٨ هـ كشركة مساهمة سعودية برأس مال وطني ١٠٠% قدره ٧٠٠ مليون ريال سعودي وقد قسم على ٧ مليون سهم قيمة السهم ١٠٠ ريال ، وقد بلغ عدد المساهمين المكتتبين حوالي (١٣,٠٠٠) مساهم. وفي عام ١٩٩٧م رأى مجلس الإدارة زيادة رأس مال الشركة بنسبة ٥٠% ليصبح (١,٠٥٠ مليون) ريال . وبعد البحث والتفتيش والمسح الجيولوجي وجد حجر جيرى في جبل المحاوي بمنطقة بيشة صالح لإنتاج الأسمنت صديق البيئة، وبهذا تم التعاقد مع شركة هلا الكورية بالتعاون مع شركة فلر الأمريكية على إقامة المصنع في هذه المنطقة بطاقة تصميمية مقدارها ١,٢ مليون طن سنوياً، وبدأ إنتاجه في الأول من ابريل عام ١٩٩٧}، وشركة الإسمنت السعودية

إنتج الشركة حالياً الأنواع التالية من الإسمنت؛ إسمنت بورتلاندي عادي (منخفض القلويات)، إسمنت مقاوم للأملاح، و إسمنت آبار الزيت. علماً أن لدى الشركات المرونة الكافية في مرافقها لإنتاج أي أنواع أخرى من الإسمنت (عدا الإسمنت الأبيض) وذلك بموجب ما تقتضيه احتياجات السوق وشريطة توفر الجدوى الاقتصادية}، وشركة إسمنت تبوك { المصنع جنوب ميناء ضباء على شاطئ البحر الأحمر، وعلى بعد ٢٥ كيلو متر شمال مدينة ضباء التابعة لمنطقة تبوك وتبعد عنها مسافة ١٨٠ كيلو متر. ولهذا الموقع أهمية استراتيجية خاصة، حيث يمكنه تلبية الطلب من الإسمنت في المنطقة الشمالية من المملكة بالإضافة الى سهولة التصدير الخارجى. صمم المصنع ليتمكن من إنتاج الإسمنت البورتلاندي العادى والمقاوم للأملاح والمطابق للمواصفات السعودية واليابانية، وقد أضيفت مؤخراً المرافق والمعدات اللازمة لإنتاج الأسمنت البورتلاندي البوزولانى والمطابق للمواصفات العالمية}، وشركة إسمنت ينبع { قطاع الصناعات التحويلية، بشارع هائل نادى باعدادية المنطقة ٥٣٣٠ بمدينة جدة} الى إنتاج أنواع مختلفة من الإسمنت بدرجات قوة انضغاط متفاوتة صديق للبيئة، وذلك بتقليل المؤثرات الصناعية من خلال الالتزام بالمواصفات العالمية للبيئة وتقليل مستوى الغبار فى المحاجر وتقليل تصاعد الغبار الدقائقى من خلال تركيب مرشحات لأجل ذلك. كما استخدمت نظام الحفر المبلل عن طريق الرش بالماء مما يمنع تصاعد الغبار.

كما قامت الشركات المصرية للإسمنت التي خضعت للدراسة ( شركة السويس للإسمنت) والتي تمتلك مجموعة شركات السويس للإسمنت، باعتبارها واحداً من أكبر منتجي الإسمنت في مصر، شبكة صناعية تتكون من خمسة مصانع في السويس والقطامية وطره وحلوان والمنيا، بإجمالي إنتاج يصل إلى حوالي ١٢ مليون طن متري من الكلنكر سنوياً. وتتبنى الشركة حالياً أحدث التقنيات في المصانع الخمس لإنتاج أجود أنواع الإسمنت الأبيض والرمادي في السوق المصري وأسواق التصدير}، وشركة إسمنت بورتلاندي طره المصرية { والتي تنتج وتبيع الجير المائي، الذي يستخدم في العديد من عمليات البناء والتشييد مثل البياض والمونة وتصنيع الطوب الجيري والدهانات وبعض مستلزمات الديكور. ويستخدم هذا المنتج أيضاً في العديد من الصناعات المهمة الأخرى مثل صناعة

الجرانيت والرخام والصلب والسكر والورق والبتروول والزجاج والكريستال والأسمدة والمطاط، وشركة جنوب الوادي للإسمنت } وقد تبعت الشركة منذ هذا التاريخ عدة قوانين مصرية سارية. فمذ تاريخ ٤ يناير ١٩٩٧ اتبعت الشركة أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية. ويتمثل الغرض الرئيسي من الشركة في صناعة جميع أنواع الإسمنت الجيري وامتلاك وسائل النقل البرية والمائية وتصنيع قطع الغيار وامتلاك الأرض وبيع المحاجر واستغلالها، وتعد الشركة واحدة من أكبر منتجي الإسمنت الأبيض في مصر، وشركة إسمنت العامرية تنتج الشركة أنواع مختلفة من الإسمنت منها؛ الإسمنت البورتلاندي، إسمنت الحجر الجيري البورتلاندي، إسمنت بورتلاندي الحديدي، الإسمنت البورتلاندي العادي سوبر فاين، إسمنت خبث الأفران العالية، إسمنت مقاوم للكبريتات، إسمنت أبيض، إسمنت بورتلاندي أبيض، إسمنت آبار البترول، وسويس بلاست} بإنشاء النظم لتأكيد تطبيق المعايير المحلية والدولية للسعى نحو التميز وتقليل الأثار البيئية الى أدنى مستوياتها في جميع الأعمال، كما طورت استراتيجية التعامل مع الانبعاثات البيئية لتؤكد امتثال الشركة بكافة الوسائل النظامية والقانونية للتقليل من الانبعاثات الصادرة عن المقاييس المحلية والاقليمية والدولية.

يتضح مما سبق، قيام الشركات السعودية والمصرية للإسمنت والتي خضعت للدراسة بجهود مثمرة في مجال التخفيف من الأثار البيئية السلبية على المجتمع المحلي، وذلك بوضع سياسة السلامة والصحة والبيئة وقياس تصاعد الغبار الناتج عن جميع المعدات بغرض مراقبة وضبط عملية تلوث الهواء والحد منها.

٤/٢ مدى ادراك أصحاب المصالح لأهمية الافصاح عن المخاطر البيئية في القوائم المالية:

الشركات التي تحدث انبعاثات تلوث تستعين بالأجهزة الحديثة لمراقبة هذه الانبعاثات ومدى الالتزام بوجودها ضمن برامج الحفاظ على البيئة المحيطة بتلك المصانع أو الشركات . (عبد البر، ٢٠٠٢ )

ويرى (Hines, 1991) أنه اذا كانت هناك مطالبة قوية من المجتمع للشركات بأن تأخذ بعين الاعتبار الأثر البيئي لأنشطتها، فانه يكون بين هذه الشركات والمجتمع عقد باطن للافصاح عن الأثار البيئية لأنشطتها وتكون الشركات ملزمة به أمام المجتمع الذي تعمل به، لذلك فانه من المحتمل أن توضح الادارة العليا الأنشطة المؤثرة على البيئة في التقارير السنوية لها. كما أن لجماعات الضغط البيئية في المجتمع وسائل للضغط الفاعل على الشركات والحكومات بخصوص قضايا بيئية معينة، اضافة الى أنها تساهم في توجيه وسائل الاعلام والمستهلكين الى الشركات التي تسبب أضراراً للبيئة، وحثهم على عدم التعامل معها، والمساعدة في اقامة الدعاوى القضائية في الحالات التي تتطلب ذلك.

يتضح مما سبق، أن هناك بعض العناصر المؤثرة في قرار الادارة بالافصاح عن معلومات بيئية ضمن تقاريرها السنوية، وتشمل؛ تقديم نظرة حقيقية وعادلة لأنشطة الشركة، الوفاء بالمتطلبات القانونية. الاهتمام المتنامي لجماعات الضغط المختلفة (جمعيات حماية البيئة) ، اهتمام المجتمع

بعمليات الشركة، اهتمام المؤسسات المالية، الموردين، العملاء، الهيئة المختصة بشؤون البيئة، رد فعل المنافسين نحو أهمية الموضوعات البيئية، وحقوق مالكي الأسهم والمستثمرين في البيانات. (الغبارى، ١٩٩٨)

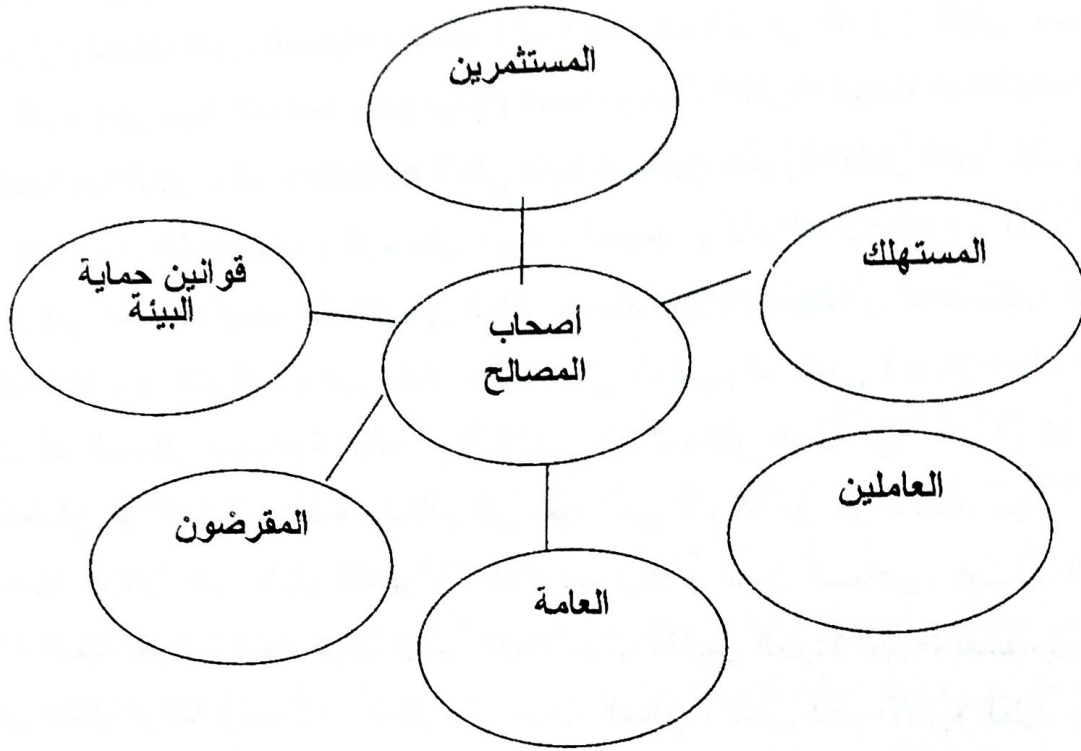
يتمثل أصحاب المصالح في؛ المستثمرين، المستهلكين، العاملين، العامة، المقرضين، قوانين حماية البيئة، جماعات الضغط البيئي والتي تفرض ضغوط متزايدة على الشركات من أجل تحسين أدائها البيئي والافصاح عن المخاطر البيئية.

يوضح الشكل رقم (٢) أصحاب المصالح ومدى ادراكهم لأهمية الافصاح عن المخاطر البيئية في القوائم المالية.

من وجهة نظر المستثمرين؛ فان حملة الأسهم يعانون بسبب تأثر عائداتهم عندما تدفع الشركات ملايين الدولارات في غرامات و أتعاب تنظيف البيئة وتكاليف المحاكم للقضايا المرفوعة ضد الشركات التي يستثمرون فيها ولها تأثير على البيئة ويؤثر ذلك على العائد الذي يحصلون عليه، لذا يسترعى انتباههم الأداء البيئي سواء كان ذلك مالياً أو غير مالياً. ومن وجهة نظر المستهلك، فان هناك تزايد في عدد المستهلكين الراغبين في منتجات على مستوى جودة مرتفع من تلك الشركات المصنعة لهذه المنتجات والتي تمثل بالنسبة لهم صديق للبيئة. ومن وجهة نظر العاملين، فان هناك العديد من الصعوبات لجذب رؤساء مجالس الادارة والعاملين ذات المراكز الوظيفية الرفيعة في تلك الصناعات التي تحدث مخاطر في البيئة وبشكل مباشر. ومن وجهة نظر العامة، فان الاهتمام يرجع الى ضرورة الحفاظ على الصحة العامة والحماية من الصناعات المدمرة للبيئة، وبالتالي يهتم العامة بالأداء البيئي الذي تؤديه تلك الشركات المحدثه للتلوث البيئي. (عبد البر، ٢٠٠٢)

بالإضافة الى المقرضون؛ يترتب على تزايد المخاطر البيئية التي قد تتعرض لها البنوك تعديل في سياساتها المتعلقة بمنح الائتمان. وهناك حوالي ٨٨% من البنوك الأمريكية قد أجرت تغييراً في السياسات والاجراءات المتعلقة بالاقراض حتى يمكنها تفادي أى التزامات بيئية محتملة، وأن حوالي ٦٣% من طلبات الحصول على قروض قد رفضت بسبب المخاطر البيئية التي قد تترتب عليها، كما أن حوالي ٤٦% من القروض التي تمت الموافقة عليها قد تم وقفها فيما بعد بسبب الخوف من الالتزامات البيئية المحتملة. ونظراً لتزايد احتمالات تعرض البنوك ومؤسسات الاقراض لمخاطر بيئية نتيجة مزاوله الشركات لأنشطتها، فانها تطلب من طالبي الائتمان معلومات تتعلق بخطط المصروفات الرأسمالية البيئية، والتأثيرات البيئية على أرباحها، والالتزامات البيئية المحتملة، والقدرة على التعامل مع المشكلات البيئية الحالية والمستقبلية، وذلك بالإضافة الى المعلومات التي توفرها القوائم المالية لتلك الشركات. بالإضافة الى قوانين حماية البيئة؛ هناك الكثير من الأضرار التي لحقت بالبيئة نتيجة للتأثيرات السالبة لأنشطة الشركات، ومنها حدوث ثقب في طبقة الأوزون، والتغيرات المناخية، والأمطار الحمضية. ونتيجة للضرر الذي حدث لطبقة الأوزون فقد تم اتخاذ اجراءات دولية لحماية البيئة، وقد انعكس ذلك على اتفاقية مونتريال في عام ١٩٨٩م. وقد تترتب على ذلك أن العديد من

الدول قد أعدت قوانين وسياسات بيئية، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية مع المحافظة على البيئة من الأضرار المختلفة، حيث أن تحقيق التنمية الاقتصادية بدون المحافظة على البيئة يؤدي الى كارثة لا يمكن تفاديها. وقد أعدت الأمم المتحدة في عام ١٩٨٧ م برنامج عالمي شامل للتغيير للمحافظة على البيئة وحمايتها من مختلف الأضرار التي قد تتعرض لها عند مزاوله الشركات لأنشطتها المختلفة وقد جاء فيه أن الوقت قد حان لاجاد علاقة طيبة وثيقة بين التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة. (الغبارى، ٢٠٠٢)



الشكل رقم ( ٢ ) أصحاب المصالح ومدى ادراكهم لأهمية الافصاح عن المخاطر البيئية في القوائم المالية.

يتضح مما سبق، أن تحقيق الاحتياجات الحالية للشركات يجب ألا يتم عن طريق التضحية باحتياجات الأجيال القادمة، وبالتالي يجب على الشركات الالتزام بالقوانين البيئية المفروضة عليها. إن مخاطر التعرض للجزاءات التي تفرض بواسطة القوانين البيئية يعتبر أقوى دافع للاهتمام بالافصاح عن المخاطر البيئية، حيث أن الغرامات المدنية التي فرضت على الشركات نتيجة عدم الالتزام بالقوانين البيئية قد بلغت ٧٣,١ مليون دولار في عام ١٩٩١ م ، بزيادة قدرها ٢١ % عما اذا كانت عليه في عام ١٩٩٠ م. كما بلغت الغرامات الجنائية ١٤,١ مليون دولار في عام ١٩٩١ م ، بزيادة قدرها ٢٥٠ % عما كانت عليه في عام ١٩٩٠ م. بالإضافة الى جماعات الضغط البيئي؛ والتي تمارس في العديد من الدول ضغوطاً متزايدة على الشركات والحكومات، بهدف المحافظة على البيئة وحمايتها من مختلف الأضرار التي قد تتعرض لها. وتكمن قوة الجماعات البيئية في الاتحاد معاً لتشكل وسيلة ضغط فعالة على الشركات والحكومات بخصوص قضايا بيئية معينة، كما أنها تساهم في توجيه نظر وسائل الاعلام والمستهلكين الى الشركات التي تسبب أضراراً للبيئة، وحث

المستهلكين على عدم التعامل معها، والمساعدة في اقامة الدعاوى القضائية في الحالات التي تتطلب ذلك. (الغبارى، ٢٠٠٢)

وقد أثبتت (Deegan and Gordon, 1996) وجود علاقة بين التقارير البيئية وعضوية منظمات ضغط بيئية.

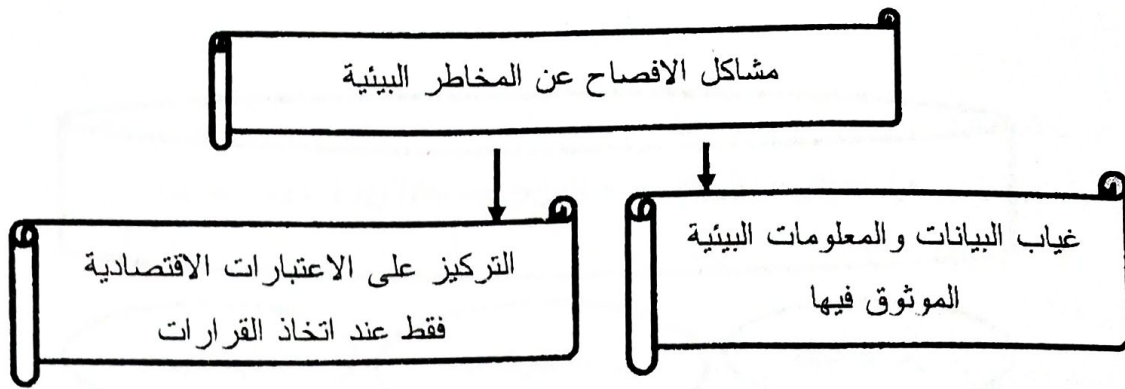
٥/٢ أهم المشاكل المصاحبة للافصاح عن المخاطر البيئية فى القوائم المالية:

شهدت السنوات الأخيرة تدهوراً فى الموارد الطبيعية والموارد البشرية على المستوى المحلى والاقليمى والعالمى واتسعت الفجوة بين العرض والطلب و زادت الأضرار البيئية وتضخمت تكلفة هذه الأضرار وتحملت الدول الضعيفة والنامية فاتورة هذا الاختلال فى التوازن البيئى. وبناء عليه نجد تأثير البيئة على مهنة المحاسبة والمراجعة واضحاً. وهذا ما ذكرته أدبيات المحاسبة والمراجعة ولكن استجابة هذا التأثير والـ Feedback على البيئة لم يظهر بصورة تعكس الدور الذى يلعبه الافصاح عنها وبيان الأداء البيئى وأثاره على الموارد الطبيعية و تأثيراته فى الموارد البشرية، كما أن القوانين التى أصدرت بهدف الحفاظ على البيئة وحمايتها كثيرة ومتعددة وذلك بسبب انخفاض مستوى المسؤولية لدى الشركات وعدم اظهار الأداء البيئى الحالى والمستقبلى. (صابر، ٢٠١٠)

و تتمثل أهم المشاكل المصاحبة للافصاح المحاسبى عن المخاطر البيئية فى؛ عدم ادراك مغزى وأهمية الافصاح عن المخاطر البيئية والمنافع التى تعود على الشركة من جراء ذلك، سيطرة المفهوم الضيق للعمل، التركيز على الأجل القصير ، الافتقار للمشاركة و العمل الجماعى، غياب البيانات والمعلومات البيئية الموثوق فيها، غياب الوعى للبيئة، غياب مقاييس الجودة البيئية، تفضيل مدخل العلاج على مدخل الوقاية ومدخل رد الفعل على مدخل المبادرة، نقص دعم الادارة العليا، بالاضافة الى غياب اللجان الاستشارية البيئية، التركيز على الاعتبارات الاقتصادية فقط عند اتخاذ القرارات والاختيار بين بدائل المدخلات والعمليات التشغيلية والمخرجات وبالتالي عدم أخذ الأبعاد والآثار البيئية فى الاعتبار. (عبد البر، ٢٠٠٢)

يضاف لما سبق؛ عدم وجود نظام شامل ومتكامل للمعلومات البيئية ، صعوبة تحديد المسؤولية وتقويم الأداء البيئى للشركات لعدم تطوير الأنظمة المحاسبية المطبقة لقياس وتحليل نفقات التلوث البيئى. بالاضافة إلى صعوبة المحاسبة والافصاح عن التكاليف البيئية، حيث لا تفرق النظم المحاسبية الحالية بين التكاليف البيئية والتكاليف الأخرى ويتم تجميع الكثير منها ضمن التكاليف الاضافية مما أدى الى عدم صدق وعدالة القوائم المالية. كما أنه لا يراعى البعد البيئى عند اعداد الخطط العامة نولة، إن وجود كثير من السياسات التى تغفل البعد البيئى قد أدى الى صعوبة تحديد المسؤولية وعدم ديد الالتزامات المحتملة نتيجة التداخل والتعقيد للمهددات البيئية. (لطفى، ٢٠٠٢)

ضح الشكل رقم (٣) أهم المشاكل المصاحبة للافصاح عن المخاطر البيئية فى القوائم المالية.



شكل رقم ( ٣ ) أهم المشاكل المصاحبة للافصاح عن المخاطر البيئية فى القوائم المالية.

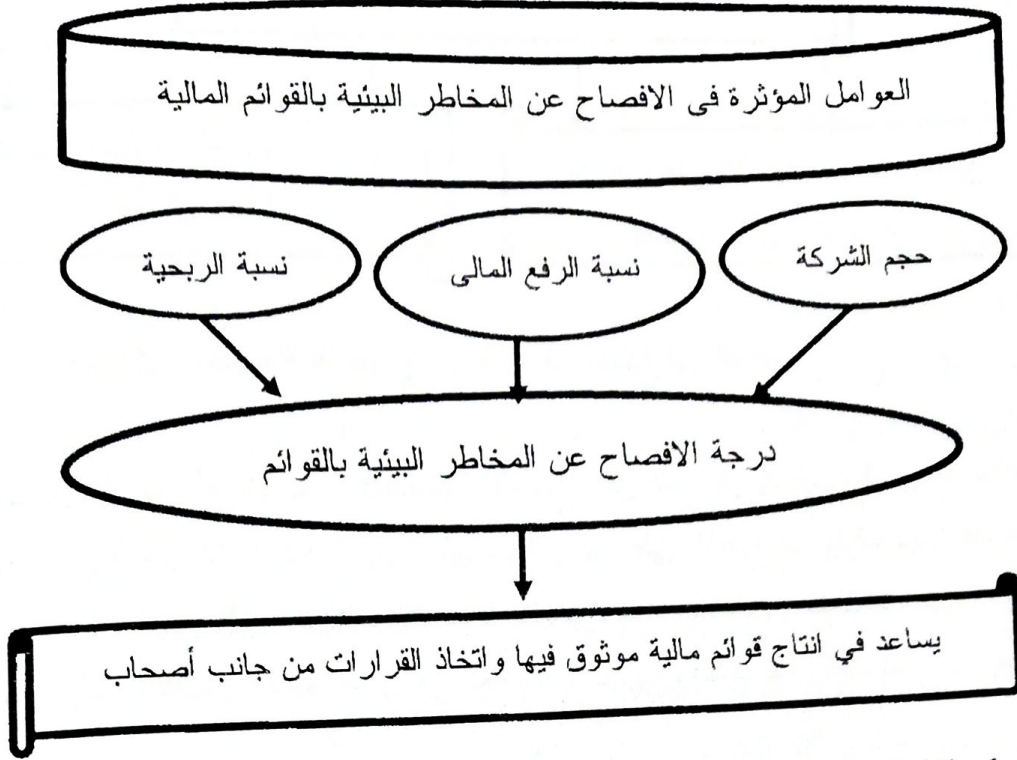
يتضح من الشكل، أن من أهم المشاكل المصاحبة للافصاح عن المخاطر البيئية فى القوائم المالية؛ غياب البيانات والمعلومات البيئية الموثوق فيها، والتركيز على الاعتبارات الاقتصادية فقط عند اتخاذ القرارات. ولذا يجب على الشركات الاستعانة بالخبراء من مهندسين ومتخصصين فى علوم والتكنولوجيا البيئية والفنيين المتخصصين فى العلوم البيولوجية والكيميائية وذلك لتكوين فريق عدد الاختصاصات.

٦/ العوامل المؤثرة فى الافصاح عن المخاطر البيئية فى القوائم المالية:

هناك ضغوط متزايدة على المنشآت من جانب أطراف متعددة من أجل تحسين الافصاح عن الأداء بى. يرى (حنا، ٢٠٠٠) الافصاح معناه أن تتضمن التقارير المالية بعدالة ووضوح معلومات ثوق بها عن مصادر الأموال واستخداماتها بما يفيد فى الحكم عليها من وجهة نظر المستثمر ذلك معلومات عن نتيجة نشاط الشركة من ربح أو خسارة تهم المستثمر عن حساب معدل العائد على الأسهم وتهم الدولة لفرض الضرائب، والدائنين لبيان مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها، إضافة الى معلومات تفيد الادارة الداخلية للشركة فى الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء، وأى لومات أخرى ملائمة للمستثمرين عند اتخاذ قراراتهم الرشيدة. وفى المملكة العربية السعودية نصت الفقرة رقم ( ٥٢٦ ) من معيار العرض والافصاح العام على أنه يقصد بالافصاح العام أيضاً لومات ذات الطبيعة العامة التى يتعين ايضاحها حتى لا تكون القوائم المالية مضللة.

وضح الشكل رقم ( ٤ ) العوامل المؤثرة فى درجة الافصاح عن المخاطر البيئية بالقوائم المالية.





شكل رقم (٤) العوامل المؤثرة في الإفصاح عن المخاطر البيئية بالقوائم المالية.

يتضح من الشكل، يتأثر الإفصاح عن المخاطر البيئية بالقوائم المالية بتوافر بعض العوامل مثل حجم الشركة، نسبة الرفع المالي بالإضافة إلى نسبة ربحية الشركة، مما يساهم في توفير المعلومات المناسبة لترشيد عملية اتخاذ القرارات لكافة الأطراف ذات الارتباط بالشركة من خلال ممارسة الإفصاح عن المخاطر البيئية بالقوائم المالية، كما يساهم في زيادة ملاءمة و موثوقية المعلومات المحاسبية وتوفير المعلومات لأصحاب المصالح . مما سبق، يمكن تحديد العوامل التي تؤثر في الإفصاح عن المخاطر البيئية في القوائم المالية ، والتي من المتوقع أن يكون لها تأثير في ممارسة الإفصاح عن المخاطر البيئية في القوائم المالية في شركات الإسمنت السعودية والمصرية في؛ حجم الشركة - نسبة الرفع المالي - نسبة الربحية .

أ- حجم الشركة:

أثبتت بعض الدراسات السابقة، أن درجة الإفصاح عن المخاطر البيئية تختلف من شركة إلى أخرى وفقاً لعدة عوامل من أهمها؛ حجم الشركة، نسبة المديونية، و ربحية الشركة، وأن هناك ارتباطاً قوياً بين درجة الإفصاح عن المخاطر البيئية وحجم الشركة، وذلك دون ربط تأثير المتغيرات المستقلة على الإفصاح عن المخاطر البيئية. يعتبر حجم الشركة من العوامل التي لها تأثير جوهري على الإفصاح عن المخاطر البيئية. ويرجع ذلك إلى أن الشركة الكبيرة الحجم تكون موضع اهتمام الرأي العام، وهذا يمثل ضغط عليها لتحسين أدائها الاجتماعي، ومن ثم الإفصاح عنه. (Meek and Gray, 1989)

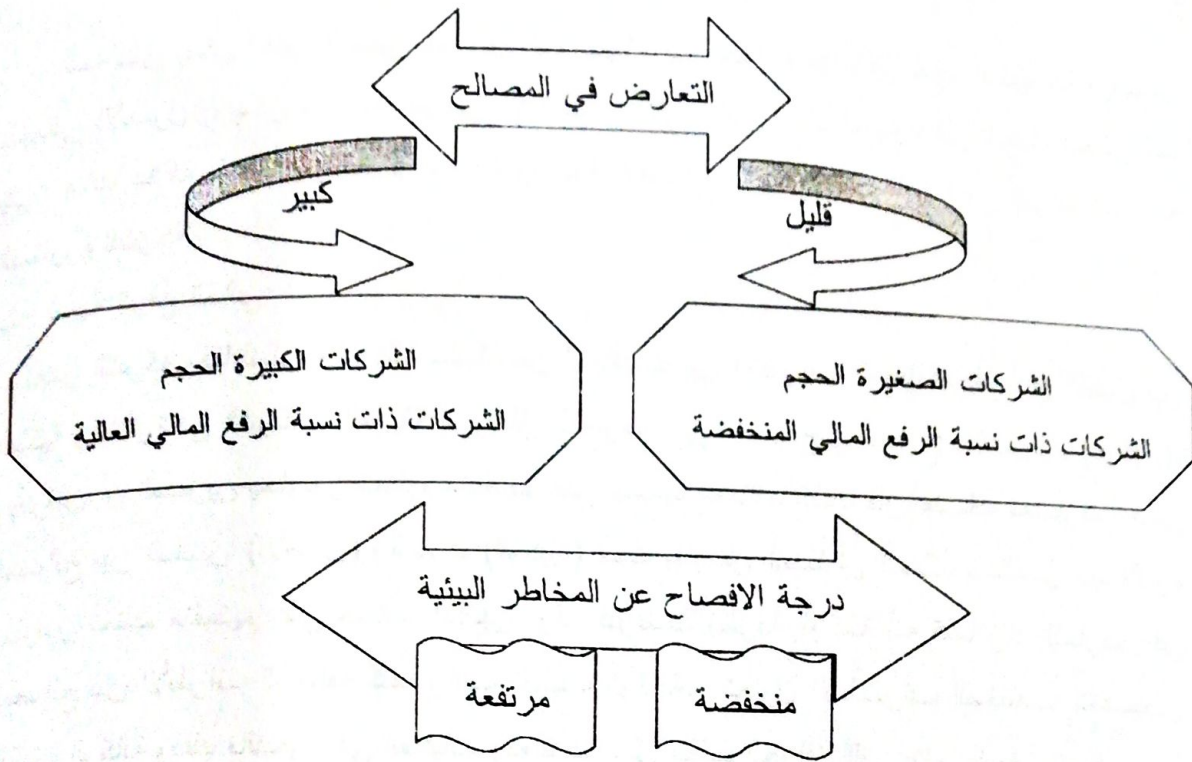
مما سبق يمكن تحديد المتغير المستقل الذي سوف يتم اختياره هنا وهو حجم الشركة ويقاس  
باجمالي الأصول. ويمكن صياغة الفرض الاحصائي الأول الذي سيتم اختياره في البحث الحالي كما  
يلي: "هناك علاقة طردية بين حجم الشركة ودرجة الافصاح عن المخاطر البيئية في القوائم المالية  
المنشورة للشركة".

ب- نسبة الرفع المالي:

تعتبر الشركة وفقاً لنظرية الوكالة سلسلة من التعاقدات بين الأطراف المختلفة، فقد أدى الفصل بين  
الملكية والادارة في الشركات الحديثة الى خلق التعارض في المصالح (الأصيل) والمديرين (الوكيل)،  
ويفترض أن المديرين يحاولون تعظيم منفعتهم على حساب الملاك. كذلك فان هناك تعارض في  
المصالح بين الدائنين (الأصيل) والملاك (الوكيل) حيث يفترض أيضاً أن الملاك ممثلين بالادارة  
يحاولون تعظيم منفعتهم على حساب الدائنين. وقد افترضت نظرية الوكالة أنه كلما زاد التعارض في  
المصالح بين الأطراف المختلفة كلما زادت تكاليف الوكالة. وتحاول الأطراف المختلفة تخفيض  
تكاليف الوكالة وذلك بالدخول في اتفاقيات وتعاقدات مثل خطط الحوافز التي بناء عليها يمنح المديرين  
الحوافز على أساس الربح المحاسبي، وشروط المديونية التي يتفق عليها بين الملاك والدائنين وكذلك  
قيود التوزيعات التي يضعها الدائنون أيضاً للحد من قدرة الادارة على التعرف على أصول المشروع  
مما يؤدي الى زيادة درجة المخاطرة للديون الخارجية. (الدهراوى، ويحى، ١٩٩٥)

مما سبق يمكن تحديد المتغير المستقل الذي سوف يتم اختياره هنا وهو نسبة الرفع المالي ويقاس  
بنسبة الديون الى اجمالى الأصول. ويمكن صياغة الفرض الاحصائي الثانى الذى سيتم اختياره فى  
البحث الحالى كما يلى: "هناك علاقة طردية بين نسبة الرفع المالى ودرجة الافصاح عن المخاطر  
البيئية فى القوائم المالية المنشورة للشركة". تعتبر تكاليف الوكالة دالة متزايدة لحجم الشركة ( حجم  
الأصول ) و درجة الرفع المالى ( نسبة المديونية ) و بالتالى من المتوقع أن تزيد درجة الافصاح  
عن المخاطر البيئية كلما زاد حجم الشركة وارتفعت نسبة المديونية.

و يوضح الشكل رقم (٥) العلاقة بين حجم الشركة، ونسبة المديونية ودرجة الافصاح عن المخاطر  
البيئية بالقوائم المالية.



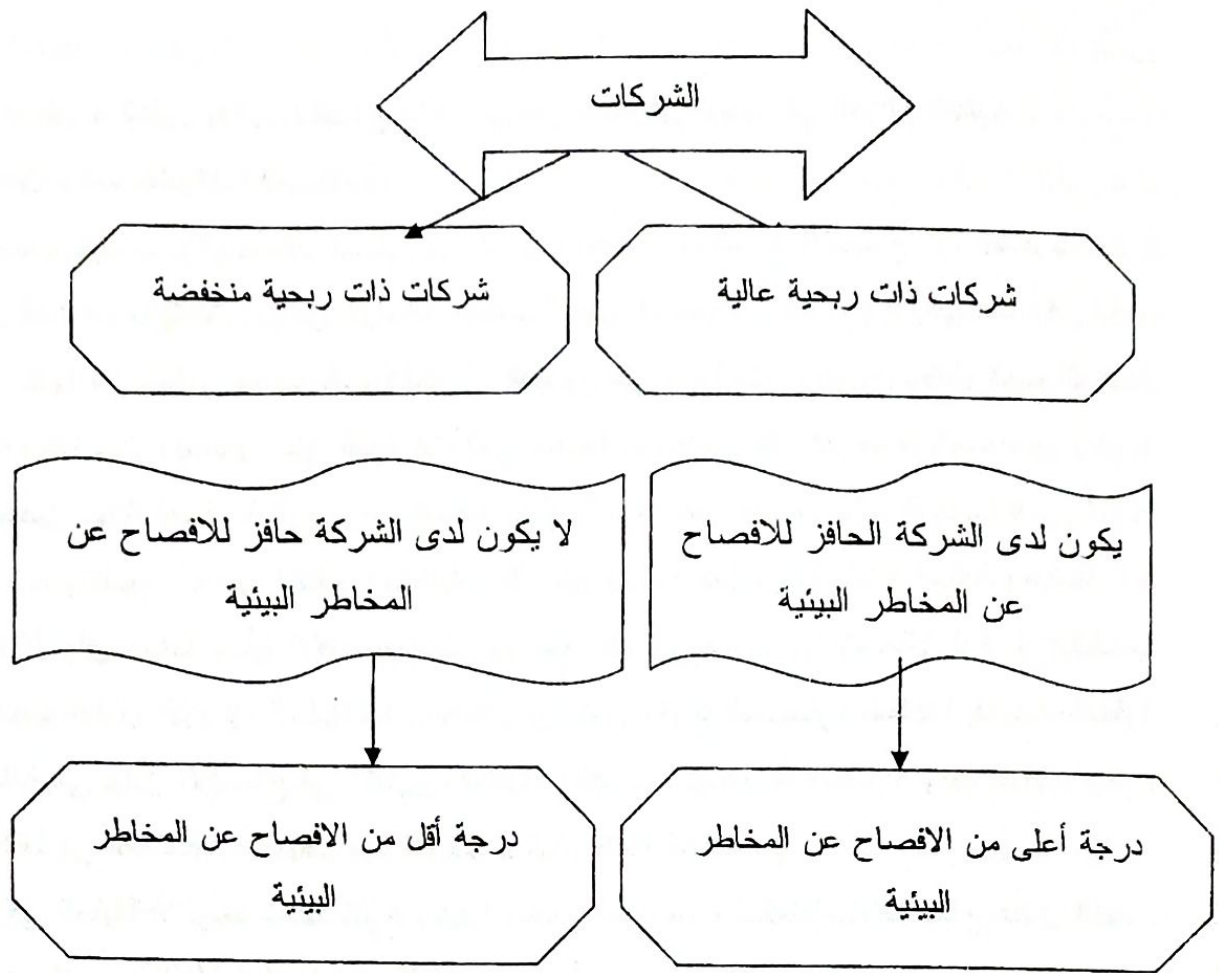
الشكل رقم ( ٥ ) العلاقة بين حجم الشركة، ونسبة الرفع المالي ودرجة الافصاح عن المخاطر البيئية بالقوائم المالية.

يتضح من الشكل، أن درجة الافصاح عن المخاطر البيئية تختلف من شركة الى أخرى وفقاً لعدة عوامل من أهمها؛ حجم الشركة، ونسبة المديونية. أى أن هناك ارتباطاً قوياً بين درجة الافصاح عن المخاطر البيئية في القوائم المالية وحجم الشركة ونسبة المديونية.

ج- نسبة ربحية الشركة:

وتقاس على أساس معدل العائد على اجمالي الأصول، من المتوقع أن تقوم ادارة الشركات ذات الربحية العالية بالافصاح الكافي عن الأداء البيئي الجيد والمخاطر البيئية التي لديها عائد وأرباح مستقبلية للمستثمرين والتي تنعكس في شكل زيادة متوقعة في أسعار الاسهم. أما الشركات ذات الربحية المنخفضة فلن يكون لديها الحافز للافصاح عن الأداء البيئي والمخاطر البيئية التي لديها عن الأرباح المستقبلية، وبالتالي فان تكلفة تجميع البيانات عنها تقع على عاتق المستثمر.

ويوضح الشكل رقم ( ٦ ) العلاقة بين ربحية الشركة ودرجة الافصاح المحاسبي عن المخاطر البيئية.



الشكل رقم ( ٦ ) العلاقة بين ربحية الشركة، و درجة الافصاح عن المخاطر البيئية بالقوائم المالية. يتضح من الشكل السابق، أن الشركات ذات الربحية العالية تقوم بالافصاح اختياريًا عن مستويات الادارة فيما يتعلق بالأداء البيئي والمخاطر البيئية لتمييزها عن الشركات ذات الربحية المنخفضة. مما سبق يمكن تحديد المتغير المستقل الذي سوف يتم اختباره هنا و هو نسبة ربحية الشركة. ويمكن صياغة الفرض الاحصائي الثالث الذي سيتم اختباره في البحث الحالي كما يلي: "هناك علاقة طردية بين نسبة ربحية الشركة ودرجة الافصاح عن المخاطر البيئية في القوائم المالية المنشورة للشركة". و من المنطق عليه كلما زاد مستوى الافصاح عن المخاطر البيئية التي تنشرها الشركات كلما ساهم في زيادة الثقة في أسواق المال في أي دولة. الشركات المساهمة السعودية والمصرية مثلها مثل باقى الدول في العالم تعرضت لضغوط بواسطة أطراف وقوى عديدة ليسوا فقط حملة الأسهم ولكن أطراف أخرى منهم العاملين، العملاء ، المنظمات المهنية والمنظمات الغير الحكومية، المقرضون، الموردون، والذين بدأوا يطالبون الشركات بالافصاح عن معلومات تتجاوز المعلومات التي تتطلبها المعايير والقوانين "الافصاح الاجباري". كما اتضح من الدراسات أن الشركات التي تحتاج الى تمويل تضطر الى تقديم معلومات اختيارية أكثر من المعلومات التي تتطلبها معايير العرض والافصاح. ( Meek and Gray,1989 )

## ٧/٢ عرض و تحليل بدائل الافصاح التطوعي عن المخاطر البيئية فى القوائم المالية

من جانب الشركات المساهمة:

اهتمت الهيئات والمنظمات المهنية فى النول المتقدمة بموضوع الافصاح عن المعلومات فى القوائم المالية وما يتعلق بها من سياسات محاسبية حتى أصبح هذا الموضوع ياتى دائماً فى مقدمة ما يصدر عنها من معايير محاسبية. ولاشك أن القصور فى متطلبات الافصاح يجعل القوائم المالية مضللة وهذا بدوره ينعكس على القرارات التى يتخذها مستخدمى هذه القوائم من مساهمين وغيرهم. ينقص مهنة المحاسبة الوضوح والتحديد بشأن التقرير عن المعلومات البيئية فى التقارير المنشورة. ويظهر ذلك فى اختلاف متطلبات كل من مجلس معايير المحاسبة المالية وهيئة تنظيم تداول الأوراق المالية بشأن الافصاح البيئى ويرجع ذلك الى المستوى الاحتمالى لوقوع الخسارة. هيئة تنظيم تداول الأوراق المالية تبنت احتمال أن يكون وقوع الخسارة ممكناً بدرجة معقولة، بالاضافة الى تبليغ الافصاح فى التقارير المالية؛ الافصاحات البيئية المطلوبة وفقاً للمعيار رقم (٥) تكون فقط فى الملاحظات الايضاحية للقوائم المالية. (السقا، ١٩٩٨)

وفى الحقيقة لا يوجد تحديد لنوع وكيفية وحجم المعلومات المتعلقة بالافصاح عن المخاطر البيئية. ويقترح (Kreuze,etal,1996) ضرورة أن يتضمن الافصاح عن الجوانب التالية؛ الأنظمة (التشريعات) البيئية المرتبطة بالشركة، الالتزامات البيئية عن الماضى والحاضر والمستقبل، الخطط والاستراتيجيات المتعلقة بالقضايا البيئية، التكاليف الضرورية لمواجهة الالتزامات البيئية، وفى حالة عدم تمكن الشركة من تقديم ذلك يجب الاشارة الى الأسباب التى حالت دون ذلك، وصف التأمين الذى يغطى الموضوعات البيئية التى تفصح عنها، التأثير المحتمل لتلك الالتزامات البيئية على النواحي المالية للشركة، الأثار الايجابية للمنتجات المصنعة والمواد المستخدمة والعوادم المصاحبة لذلك، المؤشرات التى حصلت عليها الشركة سواء فيما يتعلق بحماية أو مخالفة البيئة، المنح البيئية التى حصلت عليها الشركة أو مخالفات جزائية من الجهات المعنية بالبيئة. (الرحيلى، ٢٠٠٥)

يمكن تقسيم المعلومات عن المخاطر البيئية الى؛ المعلومات البيئية القانونية، وهى المعلومات الخاصة بموقف الشركة من المتطلبات والقوانين البيئية وتوضح مدى الالتزام ومن هذه المعلومات؛ القوانين والتنظيمات البيئية التى تخضع لها الشركة، المؤشرات والمعايير البيئية المحددة للرقابة على التلوث ومدى توافق الشركة معها، الرسوم والتعويضات المقدرة عن التلوث البيئى، نتائج الفحوص الطبية التى أجريت على الشركة مؤخراً من جانب الأجهزة الرقابية البيئية، والاجراءات القضائية أو القضايا المرفوعة ضد الشركة وأسبابها. التقرير بشأن علاج الأثار البيئية السابقة وخطط التحسينات فى العملية الانتاجية وظروف العمل، الافصاح عن الامتثال الداخلى، الدرجة التى تحقق عندها الشركات الحد الأدنى للمعايير المطلوبة بالقانون والتشريعات. المعلومات البيئية عن النشاط الاستثمارى، وهى المعلومات التى تتعلق بالأنشطة الاستثمارية المزمع الاستثمار فيها ومن هذه

المعلومات؛ الأخطار الناجمة عن استخدام المنتج أو الخدمة الناتجة عن نشاط الشركة، نوعية نشاط الشركة وأثاره السلبية على البيئة، مدى وجود مخاطر بيئية من نشاط الشركة، المخاطر البيئية وكيفية تغطيتها من خلال التأمين ضد هذه المخاطر، طرق التخلص من النفايات والمخلفات، كيفية القضاء على الشكاوى والقضايا المرفوعة ضد الشركة بشأن الأثار السلبية للبيئة. المبالغ المالية المخصصة لتنفيذ خطط التحسينات، المبالغ النقدية المنفقة حتى الآن، سياسة وخطط المنشأة بشأن بيع سلعة أو تقديم خدمة آمنه بيئياً، المبالغ النقدية المتوقع استخدامها في أى من السنوات العشر القادمة، أنواع الأصول اللازمة لحماية البيئة التي تم أو سيتم اقتناؤها والمبالغ المنفقة على كل نوع منها، السياسات المكتوبة والتي تتعلق بالتدريب والحوافز. المعلومات البيئية المالية، وهي المعلومات التي تساعد على تحديد قيم وعناصر الأثار البيئية وأثرها على تقييم المركز المالى للشركة ومن هذه المعلومات؛ الأصول البيئية المقنتاه لازالة التلوث، الرسوم والتعويضات المقررة عن التلوث البيئي، المصروفات البيئية الفعلية، الحوافز الاستثمارية والضريبية المقررة نتيجة الالتزام البيئي، والالتزامات البيئية الفعلية والمحتملة. وجود أنظمة داخلية تشير الى العمليات التنظيمية التي تم تصميمها لرفع وتحسين الأداء البيئي وتشمل برامج المراجعة الداخلية، قوائم المهام البيئية، تعيين مدراء للبيئة من ذوى الخبرة والتأثير الفعال، تقديم تعويضات بيئية وحوافز للعاملين والمدراء مع تخصيص هيئة للأنشطة البيئية، الإفصاح عن العلاقات الخارجية مع أصحاب المصالح وتشمل عملية التفاعل بين الشركة والدوائر الخارجية المختلفة وهم أصحاب المصالح ومنهم حملة الأسهم والمجتمع المحلى والحكومة والمستهلكين والموردين والصناعة بصفة عامة. الإفصاح عن المخاطر البيئية ( التأثيرات الخارجية وتشير الى المؤثرات السلبية الخارجية المتولدة عن ممارسة الشركة للعمل وما يصدر منها ويؤثر على البيئة المحيطة بها. التكاليف الضرورية لمواجهة الالتزامات البيئية، المؤشرات التي حصلت عليها الشركة سواء فيما يتعلق بحماية أو مخالفة البيئة، المنح البيئية التي حصلت عليها الشركة أو مخالفات جزائية من الجهات المعنية بالبيئة. (عطية، ٢٠٠٠، عيسى، ٢٠٠٠، عبد البر، ٢٠٠٢)

وفيما يتعلق بمكان عرض البيانات الخاصة بالبيئة يمكن أن يكون فى قائمة المركز المالى مثل المدينون من الأطراف المسئولة والمؤمن عليهم ، أما التكاليف البيئية تظهر فى قائمة الدخل اذا تم معالجتها كمصروف وفى كل الأحوال لابد من الأخذ بما جاء فى المعيار (SOP 96-1). (الرحيلى، ٢٠٠٥)

يضاف لما سبق، قيام الشركات بالإفصاح عن الأمور البيئية فى أماكن متفرقة من التقرير السنوى فى تقرير مجلس الإدارة والإيضاحات على القوائم المالية ويكون ذلك فى شكل رقمى أو وصفى. (الحسينى، ١٩٩٣)

يتضح مما سبق، أهمية مطالبة مهنة المحاسبة بتوسيع الإفصاح فى القوائم المالية مع تزايد اهتمامات أصحاب المصالح بالممارسات والسياسات البيئية تحدد ما اذا كانت الشركة مدركة للقضايا

البيئية التي قد تؤثر على مستقبل الشركة. مع أهمية تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات تتعلق باستراتيجيات الوفاء بالتزامات البيئة وبكيفية المحاسبة عنها.

### ٣- الدراسة الميدانية واختبار فروض البحث:

تهدف الدراسة الميدانية الى اختبار فروض البحث، وتحديد مدى قبول الفروض من عدمه في الشركات السعودية والمصرية، وتجميع البيانات اللازمة واخضاعها للتحليل الاحصائي.

١ / ٣ تصميم الدراسة الميدانية:

١ / ١ / ٣ تحديد مجتمع الدراسة:

لتحقيق هدف البحث والذي يتمثل في التوصل الى العلاقة بين العوامل المؤثرة في الافصاح عن المخاطر البيئية في القوائم المالية المنشورة لشركات الإسمنت السعودية والمصرية ودرجة الافصاح عنها وأثرها على قرارات أصحاب المصالح، ولأغراض التحقق من مدى صحة فروض البحث، يتمثل مجتمع البحث في شركات الإسمنت السعودية والمصرية المسجلة في سوق الأوراق المالية.

٢ / ١ / ٣ تحديد عينة الدراسة:

تعد القوائم والتقارير السنوية المصدر الأكثر ثقة للمعلومات المتعلقة بأنشطة الشركة. ولذا تم الاعتماد على القوائم والتقارير السنوية المنشورة لعينة الدراسة كمصدر أساسي للافصاح عن المخاطر البيئية. تتكون عينة الدراسة من (٨) شركات، ويوضح الجدول رقم (١) عينة الدراسة موزعة على شركات الإسمنت السعودية والمصرية.

تم الاعتماد على التقارير السنوية لشركات الإسمنت السعودية والمصرية المسجلة في سوق الأوراق المالية عن عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩. بالإضافة الى الاعتماد على موقع (<http://www.tadawul.com.sa>) للحصول على بيانات القوائم المالية للشركات السعودية، و موقع (<http://www.mistnews.com>) للحصول على بيانات القوائم المالية للشركات المصرية وذلك لاجراء الدراسة الميدانية. كما تم تحليل محتوى هذه القوائم والتقارير وذلك لدراسة مدى الاهتمام بالافصاح عن المخاطر البيئية لمنشآت العينة.

ويوضح الجدول رقم (١) عينة الدراسة موزعة على شركات الإسمنت السعودية والمصرية.

### جدول رقم (١)

شركات الاسمنت السعودية التي خضعت للدراسة	شركات الإسمنت المصرية التي خضعت للدراسة
شركة إسمنت المنطقة الجنوبية بابها شركة الإسمنت السعودية شركة إسمنت تبوك شركة إسمنت ينبع	شركة السويس للإسمنت شركة إسمنت بورتلاند طره المصرية شركة جنوب الوادي للإسمنت شركة إسمنت العامرية

يبين الجدول أعلاه ، بلغ عدد شركات الإسمنت السعودية والمصرية التي خضعت للدراسة ( ٨ شركات) منها ( ٤ ) شركات إسمنت سعودية، و ( ٤ ) شركات إسمنت مصرية. وتعتبر نسبة كافية لاجراء الدراسة التطبيقية، و يؤكد ذلك النتائج التي تم التوصل اليها من تشغيل البيانات عن طريق الحاسب الآلى.

٣ / ١ / ٣ أدوات الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة الميدانية بغرض الاجابة عن تساؤلات الدراسة والمتعلقة بالعوامل المؤثرة فى الافصاح عن المخاطر البيئية فى القوائم المالية المنشورة لشركات الإسمنت السعودية والمصرية ، وذلك من خلال اختبار العلاقة بين حجم الشركة، نسبة المديونية، نسبة ربحية الشركة، ودرجة الافصاح عن المخاطر البيئية فى القوائم المالية. فقد تم الحصول على القوائم المالية لشركات الإسمنت السعودية والمصرية وذلك من واقع التقارير السنوية المنشورة لهذه الشركات عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ والى أى مدى تتحقق فروض الدراسة فى ضوء التحليل الاحصائى للنتائج.

٤ / ١ / ٣ قياس متغيرات الدراسة:

تقوم الدراسة الحالية على اختبار العلاقة بين العوامل المؤثرة فى الافصاح عن المخاطر البيئية فى القوائم المالية المنشورة لشركات الإسمنت السعودية والمصرية ودرجة الافصاح عنها وأثرها على قرارات أصحاب المصالح . وهنا يمكن تحديد متغيرات الدراسة الحالية فى:

- المتغيرات المستقلة (العوامل المؤثرة فى ممارسة الافصاح عن المخاطر البيئية ) وتمثل فى عدد من المتغيرات وتشمل:

- حجم الشركة ( المتغير المستقل الأول س ١ ) وقد تم قياس هذا المتغير فى صورة اجمالى الأصول .

- نسبة المديونية ( المتغير المستقل الثانى س ٢ ) وقد تم قياس هذا المتغير فى صورة نسبة الديون الى اجمالى الأصول للتعبير عن درجة الرفع المالى وقياس نسبة المديونية للشركات فى بحوث السوق ورأس المال.

- نسبة ربحية الشركة ( المتغير المستقل الثالث س ٣ ) تم استخدام نسبة العائد على اجمالى الأصول كمقياس لربحية الشركة ، باستخدام المعادلة الآتية:

العائد على اجمالى الأصول = الربح المحاسبى للشركة / اجمالى الأصول

- المتغير التابع (ص ) درجة الافصاح عن المخاطر البيئية فى القوائم المالية. ويتم قياس درجة الافصاح عن المخاطر البيئية لكل شركة من الشركات محل الدراسة على خطوتين؛ الخطوة الأولى: تتمثل فى تكوين نموذج أو دليل للافصاح ، والذى يمثل البنود التى يتوقع المستثمرين ومتخذى القرارات فى شركات الإسمنت السعودية والمصرية الافصاح عنها. وقد تم تقسيم دليل الافصاح الى ثلاث مجموعات، ويوضح الجدول رقم ( ١ ) بملحق البحث بيان البنود المكونة لكل مجموعة من



المجموعات. وقد تم الاعتماد على الدراسات السابقة في تحديدها (الرحيلي، ٢٠٠٥، عطية، ٢٠٠٠، عيسى، ٢٠٠٠، عبد البر، ٢٠٠٢، Kreuze, et al, 1996)

عدد البنود

٨

١٢

٦

٢٦

المجموعة

١- المعلومات البيئية القانونية

٢- المعلومات البيئية عن النشاط الاستثماري

٣- المعلومات البيئية المالية

الاجمالي

الخطوة الثانية : حساب البنود المفصح عنها بواسطة كل شركة من الشركات من واقع تحليل المعلومات التي تم الافصاح عنها بالتقرير السنوي لعام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ م لكل شركة. ويوضح الجدول رقم ( ٢ ) حساب درجة الافصاح عن المخاطر البيئية لكل شركة من شركات العينة.

درجة الافصاح عن المخاطر البيئية = عدد البنود المفصح عنها بواسطة الشركة

الحد الأقصى للبنود المتوقع الافصاح عنها

جدول رقم ( ٢ )

حساب درجة الافصاح عن المخاطر البيئية لكل شركة من شركات العينة

اسم الشركة البنود	إسمنت المنطقة الجنوبية	الإسمنت السعودية	إسمنت تبوك	إسمنت ينبع	السويس للإسمنت	إسمنت بورتلاند طره المصرية	جنوب الوادي للإسمنت	إسمنت العامرية
المعلومات البيئية القانونية ( ٨ )	٣	٥	٥	٣	٤	٣	٢	٣
المعلومات البيئية عن النشاط الاستثماري (١٢)	٤	٣	٣	٢	٣	١	٢	٢
المعلومات البيئية المالية ( ١١ )	٤	٥	٤	٥	٣	٤	٣	٤
اجمالي	١١	١٣	١٢	١٠	١٠	٨	٧	٩

يتضح من الجدول أعلاه، أن المعلومات البيئية التي تم الافصاح عنها في التقارير السنوية لشركات الإسمنت السعودية والمصرية محل الدراسة ضئيلة نسبياً وليست بالقدر الكافي. ولم تقم الشركات بالافصاح عن الخطط السنوية، وحجم الأعمال التي يجب على الشركات انجازها خلال فترة زمنية ترتبط بمدى استغلال الأنشطة الرئيسية للبيئة وحجم الأضرار المرتبطة بالبيئة نتيجة ممارسة أنشطتها في الموازنات للشركات السعودية والمصرية. ويوضح الجدول رقم ( ٢ ) بملحق البحث البيانات الخاصة بشركات الإسمنت السعودية والمصرية محل الدراسة.

تقوم الدراسة الحالية على اختبار العلاقة بين أكثر من متغير وهما ؛ حجم الشركة، نسبة الرفع المالي، ونسبة ربحية الشركة، ودرجة الإفصاح عن المخاطر البيئية في القوائم المالية، تم الاعتماد على أسلوب الانحدار المتعدد في اختبار العلاقة بين ممارسة الإفصاح عن المخاطر البيئية في القوائم المالية كمتغيرات تابع، والعوامل المؤثرة في ممارسة الإفصاح عن المخاطر البيئية في القوائم المالية كمتغيرات مستقلة وهو أسلوب احصائي يلائم طبيعة الدراسة الحالية. والذي يأخذ الشكل العام التالي: ص = أ + ب ١ س ١ + ب ٢ س ٢ + ب ٣ س ٣

وتشير ب ١، ب ٢، ب ٣ الى معاملات النموذج

### ٢/٣ تحليل النتائج واختبار فروض البحث:

يتضمن هذا الجزء عرضاً للمنهجية المتبعة في تحليل البيانات والأساليب الاحصائية والاختبارات الخاصة بأداة البحث، حيث قامت الباحثة بالحصول على القوائم المالية لشركات الإسمنت السعودية والمصرية التي تتداول أوراقها المالية في سوق الأوراق المالية. ١/٢/٣ الوصف الاحصائي للمتغيرات الخاصة بنموذج الدراسة:

تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لاختبار فروض البحث . ويوضح الجدول رقم (٣) الوصف الاحصائي للمتغيرات الخاصة بنموذج الدراسة لشركات الإسمنت السعودية والمصرية.

### الجدول رقم ( ٣ )

#### الوصف الاحصائي للمتغيرات الخاصة بنموذج الدراسة

المتغير	المتوسط الحسابي		الوسيط		الانحراف المعياري		المدى	
	الشركات السعودية	الشركات المصرية	الشركات السعودية	الشركات المصرية	الشركات السعودية	الشركات المصرية	الشركات السعودية	الشركات المصرية
حجم الشركة (بالاف)	٥١٩٢٣	٥٠٣٢٦٤	٤٩١٢٣	٤٨٠٣٥	٢٩٩٥٦٢	٢٩٧٤٤٨	٣٩٩٧٦	٣٨٣٢١
نسبة الرفع المالي	٠,٣٩٢٢	٠,٣٨٧٤	٠,٤٧٨٧	٠,٤٦٩٤	٠,٤١٢٣	٠,٤٠٤٩	٠,٠٤٠٤	٠,٠٣٩٩
العائد على الاصول	% ١,٨٧	% ١,٧٥	% ٣,٧٥	% ٦,٦٨	% ٧,٥٥	% ٦,٩٧	% ٢٢,٣١ -	% ٢٠,٢٩ -
درجة الإفصاح	٧٥,٢٢	٧٢,٠١	٧٦	٧٣	٧,١١	٦,٩٥	٥١,٩٧	٤٩,٩٣

ومن خلال تحليل الجدول، تم التوصل الى أنه رغم اتساع المدى الخاص بالحجم ونسبة الرفع المالى و نسبة ربحية الشركة ، هناك زيادة فى التباين الخاص بهذه المتغيرات بين شركات الإسمنت السعودية والمصرية موضع الدراسة. فقد تم التوصل الى أن حجم شركات الإسمنت فى المملكة العربية السعودية يتراوح تقريباً بين ٩٠ مليون ريال و ١٥ بليون ريال سعودى، كما أن حجم الشركات الإسمنت فى جمهورية مصر العربية يتراوح تقريباً بين ٤٥ مليون جنيه مصرى و ٢ بليون مليون جنيه مصرى. كما تتراوح نسبة الرفع المالى فى شركات الإسمنت فى المملكة العربية السعودية تقريباً بين ٧ % ، و ٩٦ % ، كما أن نسبة الرفع المالى فى شركات الإسمنت فى جمهورية مصر العربية يتراوح تقريباً بين ٥ %، و ٩٣ % وتتراوح نسبة العائد على الأصول فى شركات الإسمنت بالمملكة العربية السعودية تقريباً بين ٢ %، و ٤ % ، كما تتراوح فى شركات الإسمنت فى جمهورية مصر العربية تقريباً بين ١ % ، و ٣ % . مما يعطى دليلاً على الاختلاف النسبى فى درجة الافصاح عن المخاطر البيئية فى القوائم المالية بين شركات الإسمنت السعودية والمصرية حيث تراوحت تقريباً بين ٦٢ % و ٨٠ % وهذا يتفق مع النتيجة التى توصلت اليها بعض الدراسات السابقة.

٢/٢/٣ نتائج تحليل نموذج الانحدار:

يوضح الجدول رقم ( ٤ ) نتائج تحليل الانحدار لشركات الإسمنت السعودية والمصرية.

الجدول رقم ( ٤ )

نتائج تحليل الانحدار لشركات الإسمنت السعودية والمصرية

Aadj.R	نسبة المديونة		نسبة الربحية		الحجم		Interept		المتغيرات المستقلة
	الشركات المصرية	الشركات السعودية	الشركات المصرية	الشركات السعودية	الشركات المصرية	الشركات السعودية	الشركات المصرية	الشركات السعودية	
	٧٤,٩	٣,٩٢	٣,٣٠	١,٠٢	١,٧٩	١,٨٤	٧٨,٥	٧٩,١	المعامل
	٦٩,٩	٠,٥٧	٠,٥٩	٢,٠	١,٨	١,٩ **	٢٨,٧	* ٢٩,٩	t-ratio

\* ذات معنوية احصائية عند ١ % .

\*\* ذات معنوية احصائية عند ٥ % .

يتضح من الجدول، أن معاملات النموذج لشركات الإسمنت السعودية والمصرية ب١، ب٢، ب٣ كلها موجبة، وهو ما يوضح أن درجة الافصاح عن المخاطر البيئية تتناسب طردياً مع المتغيرات المستقلة الثلاث وهو ما يتفق مع توقعات فروض الدراسة، أى أن معامل المتغير الأول س١ (حجم الشركة)، والمتغير الثانى س٢ (نسبة الرفع المالى) ، والمتغير الثالث س٣ (نسبة ربحية الشركة) لهما معنوية احصائية عند مستوى ٥ % فى كلاً من شركات الإسمنت السعودية والمصرية. كما وصل معامل التحديد R2 لمعادلة الانحدار فى شركات الإسمنت السعودية الى (٧٤,٩ %) ، وفى شركات الإسمنت المصرية (٦٩,٩ %) . وهذا معناه زيادة درجة الافصاح عن

المخاطر البيئية كلما زاد حجم الشركة، وزادت نسبة الرفع المالي، وكانت نسبة ربحية الشركة مرتفعة.

وهذه النتائج تشير الى أن ٩٠% من التغيير في ممارسة الافصاح عن المخاطر البيئية في القوائم المالية المنشورة لشركات الإسمنت السعودية والمصرية ترجع الى حجم الشركة، نسبة الرفع المالي، و نسبة ربحية الشركة ، أما الـ ١٠ % الباقية ترجع الى عوامل أخرى لم تذكر. كما أظهرت النتائج أن النموذج فعال بمستوى معنوية صفر % . كما يتضح أيضاً من النموذج السابق أن أكثر المتغيرات تأثيراً على درجة الافصاح عن المخاطر البيئية في القوائم المالية المنشورة للشركة هو

المتغير الأول ( حجم الشركة) يليه المتغير الثاني ( نسبة الرفع المالي) ، ثم أخيراً المتغير الثالث ( نسبة ربحية الشركة).

مما سبق يمكن التوصل الى قبول الفرض الاحصائي الأول والذي ينص على "توجد علاقة طردية بين حجم الشركة ودرجة الافصاح عن المخاطر البيئية في القوائم المالية المنشورة للشركة". وتفسير ذلك أن حجم الشركة يؤثر طردياً على ممارسة الافصاح عن المخاطر البيئية في القوائم المالية المنشورة للشركة. وكذلك يتم قبول الفرض الاحصائي الثاني والذي ينص على " توجد علاقة طردية بين نسبة الرفع المالي ودرجة الافصاح عن المخاطر البيئية في القوائم المالية المنشورة للشركة". وتفسير ذلك أن نسبة الرفع المالي تؤثر طردياً على ممارسة الافصاح عن المخاطر البيئية في القوائم المالية المنشورة للشركة. وكذلك يتم قبول الفرض الثالث والذي ينص على " توجد علاقة طردية بين نسبة ربحية الشركة ودرجة الافصاح عن المخاطر البيئية في القوائم المالية المنشورة للشركة". وتفسير ذلك أن حجم الشركة ونسبة الرفع المالي، و نسبة ربحية الشركة تلعب دوراً هاماً في ممارسة الافصاح عن المخاطر البيئية في القوائم المالية المنشورة للشركة. و للقيام باختبار الفرض الرابع والذي ينص على " توجد فروق ذات دلالة احصائية بين شركات الإسمنت السعودية والمصرية فيما يتعلق بدرجة الافصاح عن المخاطر البيئية " ، تم الاعتماد على اختبار t لعينتين مستقلتين. ويعرض الجدول رقم ( ٥ ) اختبار الفروق بين شركات الإسمنت السعودية والمصرية فيما يتعلق بالافصاح عن المخاطر البيئية.

#### الجدول رقم ( ٥ )

اختبار الفروق بين شركات الإسمنت السعودية والمصرية

فيما يتعلق بالافصاح عن المخاطر البيئية

المتغير	قيمة t	مستوى المعنوية
درجة الافصاح عن المخاطر البيئية	١,٤٢٩	٠,١٦٥

يبين الجدول أعلاه أن قيمة t قد بلغت ( ١,٤٢٩ ) وهذه القيمة أقل من قيمتها الجدولية، وبالتالي يتم قبول الفرض الاحصائي الرابع والذي ينص على " توجد فروق ذات دلالة احصائية بين شركات الإسمنت السعودية والمصرية فيما يتعلق بالافصاح عن المخاطر البيئية، ويؤكد ذلك مستوى المعنوية (الدلالة) والذي بلغ ( ٠,١٦٥ ). وتفسير ذلك أن هناك تفاوت بين شركات الإسمنت السعودية في الافصاح عن المخاطر البيئية، تتصدرها شركة الإسمنت السعودية ثم شركة أسمنت تبوك، ثم شركة إسمنت المنطقة الجنوبية بأبها، وأخيراً شركة إسمنت ينبع. كما أن هناك تفاوت بين شركات الإسمنت المصرية تتصدرها شركة السويس للإسمنت، ثم شركة إسمنت العامرية، ثم شركة إسمنت بورتلاند طره المصرية، وأخيراً شركة جنوب الوادي للإسمنت. بالإضافة الى قيام بعض شركات الإسمنت السعودية والمصرية بالافصاح عن المعلومات البيئية الايجابية مثل الاستثمار في تجهيزات آمنة بيئياً والمساهمة التطوعية في برامج تحسين البيئة، وقد تخفى الأداء السلبي خوفاً من أن الافصاح عن مثل هذه المعلومات قد يؤدي الى خلق العديد من المشاكل ومن أهمها الدعاوى القضائية.

#### ١/٤ الخلاصة والنتائج و التوصيات:

تعد مشكلة تلوث البيئة من أكثر المشاكل خطورة التي تواجه دول العالم كافة في الوقت الحالي، وتعانى من أثارها كافة الدول الصناعية المتقدمة وكذلك الدول النامية.

استهدف هذا البحث تحليل واختبار العوامل المؤثرة في الافصاح عن المخاطر البيئية في القوائم المالية. ولقد تم البدء بتقديم اطار نظري يتناول تحليل ودراسة مفهوم و دوافع الافصاح عن المخاطر البيئية في القوائم المالية، عرض وتحليل واقع الافصاح عن المخاطر البيئية، عرض أهم المشاكل المصاحبة لممارسة الافصاح عن المخاطر البيئية، عرض وتحليل أهمية الافصاح عن المخاطر البيئية في القوائم المالية، و صياغة مجموعة من الفروض الاختبارية. وقد خلصت الباحثة من البحث بالنتائج التالية:

#### \* النتائج النظرية:

خلصت الباحثة من الاطار النظري الى أن هناك اهتماماً متزايداً بموضوع حماية البيئة في السنوات الأخيرة، وتحقيق الحفاظ على التوازن البيئي من خلال تناسق عناصرها بما يضمن استمرار التنمية على المدى البعيد. وقد تم الإشارة الى أهمية الافصاح عن المخاطر البيئية في القوائم المالية للشركات، التعرف على مدى ادراك أصحاب المصالح لأهمية الافصاح عن المخاطر البيئية في القوائم المالية، تحليل أهم المشاكل المصاحبة للافصاح عن المخاطر البيئية في القوائم المالية، تحليل ودراسة العوامل المؤثرة في الافصاح عن المخاطر البيئية في القوائم المالية، عرض و تحليل بدائل الافصاح عن المخاطر البيئية في القوائم المالية من جانب الشركات المساهمة.

#### \* النتائج الميدانية:

أيدت نتائج الدراسة الميدانية نتائج التحليل النظري فيما يتعلق بوجود علاقة بين حجم الشركة و درجة الافصاح عن المخاطر البيئية في القوائم المالية المنشورة لشركات الإسمنت السعودية

والمصرية ، حيث تم التوصل الى وجود علاقة طردية بينهما، فيما يتعلق بنسبة المديونية وعلاقتها بدرجة الافصاح عن المخاطر البيئية فى القوائم المالية المنشورة للشركة، فقد أيدت نتائج الدراسة الميدانية نتائج التحليل النظرى حيث أثبتت وجود علاقة طردية بين المديونية ودرجة الافصاح عن المخاطر البيئية فى القوائم المالية المنشورة للشركة. وفيما يتعلق بنسبة ربحية الشركة ودرجة الافصاح عن المخاطر البيئية فى القوائم المالية المنشورة للشركة. تم التوصل الى وجود علاقة بينهما وبناء عليه تم قبول الفرض الثالث للدراسة، كما أيدت الدراسة الفرض الرابع للدراسة والذى ينص على " توجد فروق ذات دلالة احصائية بين شركات الإسمنت السعودية والمصرية فيما يتعلق بالافصاح عن المخاطر البيئية. لأغراض التحقق من مدى صحة فروض البحث تم الحصول على القوائم المالية لبعض شركات الإسمنت السعودية والمصرية ، كما تم الاعتماد على الأساليب الاحصائية الملائمة. وفي ضوء النتائج السابقة توصى الباحثة بما يلى:

- أهمية رفع مستوى الوعى بأهمية الأمور البيئية، مع تبنى الشركات المختلفة سياسات بيئية من شأنها المساعدة على تقليل الآثار السلبية لأنشطتها على البيئة.
- ضرورة قيام الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بالاشتراك مع الغرف التجارية والصناعية بالمملكة السعودية بالتوسع فى عقد الندوات و الدورات المتخصصة والتي تتعلق بممارسة الافصاح عن المخاطر البيئية والشركات الملوثة.
- أهمية تطوير أليات عمل تؤدى الى التزام الشركات بالافصاح عن المعلومات البيئية بطريقة دورية ومنظمة.

مراجع البحث  
المراجع العربية:

- أبو الفتوح، يحيى عبد الغنى، ٢٠٠٦، "تقدير التكلفة الاجتماعية للتلوث الهوائى فى الرياض بالمملكة العربية السعودية"، الادارة العامة - المجلد السادس والأربعون - العدد الرابع - الرياض.

- التركستاني، حبيب الله محمد، ١٩٩٧، "دور المنشآت الصناعية فى المحافظة على البيئة- دراسة تطبيقية على عينة من المصانع فى المملكة العربية السعودية"، النفط والتعاون العربى- العدد ٨٣- ص ٦٩- ٩٩.

- الحسينى، محمد أحمد، ١٩٩٣، "الافصاح عن الأداء الاجتماعى- دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية"، مركز البحوث وتنمية الموارد البشرية، كلية الاقتصاد والادارة- جامعة الملك سعود.

- الخويطر، عبد الرحمن، ٢٠٠٣، "المحاسبة والافصاح البيئى فى المملكة العربية السعودية"، مقدمة فى الندوة العاشرة لسبل تطوير المحاسبة فى المملكة، الافصاح المحاسبى والشفافية و دورهما فى دعم الرقابة والمساءلة فى الشركات السعودية، قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد والادارة- جامعة الملك سعود- القصيم.

- الخيال، توفيق عبد المحسن والمفتى، محمد حسن على، ٢٠٠٣، "أهمية الافصاح عن المسؤولية البيئية والاجتماعية فى التقارير المالية المنشورة فى المملكة العربية السعودية"، مجلة الفكر المحاسبى، كلية التجارة- جامعة عين شمس، العدد الثانى- السنة السابعة، ص ٢٥٣- ٢٩٤.

- الدهراوى، كمال الدين مصطفى، ويحيى ابو زيد، ١٩٩٥، "دراسة تجريبية للاختلافات فى درجة الافصاح المحاسبى بين الشركات الكويتية"، المجلة العلمية- التجارة والتمويل- كلية التجارة- جامعة طنطا- العدد الثانى، ص ١- ٣٧.

- الرحيلي، عوض سلامة، ٢٠٠٥، "الافصاح البيئى التطوعى فى التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية: الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) كدراسة حالة"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة- كلية التجارة- جامعة عين شمس- العدد الثالث، ص ٢٤٩- ٢٩٠.

- السقا، السيد أحمد، ١٩٩٨، "مراجعة الأداء البيئى - اطار مقترح"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل - كلية التجارة- جامعة طنطا- العدد الأول، ص ١- ٣٩.

- الغبارى، أيمن فتحى، ١٩٩٧، " اطار مقترح لمراجعة قضايا البيئة فى ظل الاتجاه المتنامى لدعم قضايا التنمية المستدامة"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة- كلية التجارة - جامعة عين شمس، العدد الثانى، ص ١٥١- ١٨٩.

- .....، ١٩٩٨، "المراجعة الداخلية فى زيادة فعالية المراجعة البيئية"، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الثانى، ابريل، ص ٢٠٥-٢٤٠.
- .....، ٢٠٠٢، " أهمية الافصاح البيئى فى اضافة الشرعية على الأنشطة الرئيسية للشركات"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة- كلية التجارة- جامعة عين شمس، العدد الرابع، أكتوبر، ص ٦٥٩-٦٩١.
- جودة، محفوظ أحمد، ٢٠١٠، "تطبيق أنظمة الادارة البيئية: دراسة مقارنة بين شركة أسمنت القصيم فى المملكة العربية السعودية و لافارج الأسمنت الأردنية"، مجلة المحاسبة والادارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد الخامس والسبعون، السنة التاسعة والأربعون، ص ٤٦١-٤٩٦.
- حمد، محمد نجيب ذكى، ٢٠٠١، "تحليل منفعة المعلومات المحاسبية البيئية العينية لبناء مؤشرات تقييم الأداء البيئى الاستراتيجى فى اطار التنمية المستدامة"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، فرع بنها، العدد الأول، السنة الحادية والعشرون، ص ٦٥-١.
- حنا، نعيم فهم، ٢٠٠٠، " دور المعلومات المحاسبية فى ترشيد السياسات الاستثمارية وتقييم محفظة الاوراق المالية فى البنوك التجارية"، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة الأزهر بنات، العدد ١٧- ص ٣٢.
- شهاب، جمعه ابراهيم محمد، ٢٠٠١، " دور المعايير المحاسبية فى توثيق الأداء البيئى فى منشآت الأعمال المصرية"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة بنى سويف، جامعة القاهرة- العدد الثالث- ديسمبر، ص ٧٤-١٢٢.
- صابر، محمد محمود أحمد، ٢٠١٠، " امكانية استخدام تقارير المراجعة البيئية كأداة لتوفير المعلومات اللازمة لأغراض التنمية المستدامة- نموذج محاسبى مقترح لتقارير المراجعة البيئية"، المجلة العلمية - التجارة والتمويل- كلية التجارة - جامعة طنطا- المجلد الأول- العدد الثانى ص ٢٩٧ - ٣٦٠.
- صيام، وليد زكريا، عبد الناصر ابراهيم نور، ١٩٩٨، " واقع محاسبة المسئولية"، مجلة الفكر المحاسبى، كلية التجارة- جامعة عين شمس، العدد الأول، ص ٢١٨-٢٤٦.
- عبد البر، عمرو حسين، ٢٠٠٢، "علاقة مقاييس تقييم الأداء البيئى بالمؤشرات المالية: دراسة تحليلية من واقع تجارب الصناعات المؤثرة فى البيئة حالة دراسية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة- العدد الأول، ص ١٧١-٢٠٠.



- عطية، محمد راضى، ٢٠٠٠، " دور المراجعة البيئية فى ترشيد القرارات الاستثمارية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، العدد الثانى، الجزء الأول، يوليو، ص ٢٥٠-٣١٥.

- على، عبد الوهاب نصر، ٢٠٠٠، " دراسة اقتصادية لدور التأكيد المهنى فى تطوير نطاق وأهداف وتشكيلة خدمات مراقب الحسابات"، المجلة العلمية- التجارة والتمويل، كلية التجارة- جامعة طنطا- العدد الثانى.

- عيسى، سمير كامل محمد، ٢٠٠٠، " العلاقة بين الأداء البيئى والافصاح البيئى من منظور نظرية الوكالة- دراسة تطبيقية على قطاع الصناعات الكيماوية وصناعة الغاز والبتروكيمياويات"، كلية لتجارة، بنى سويف، جامعة القاهرة، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد الثانى، يوليو، ص ٣٨-١.

غريب، أحمد محمد لطفى، ٢٠٠٠، " اطار مقترح للمراجعة البيئية بمنظمات الأعمال فى ظل تغيرات المعاصرة"، كلية التجارة، جامعة بنها، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد أول، ابريل، ص ٥٤٣-٥٩٧.

قانون رقم (٤) لسنة ١٩٩٤ فى شأن البيئة و لائحته التنفيذية والصادر بقرار (١٢) رئيس لس الوزراء رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٩٥، ص ٢٥ - ٧٧.

ريفة، مسعود على عمر، ٢٠١٠، " القياس المحاسبى لتكاليف التلوث باستخدام أسلوب قيمة رات: دراسة تطبيقية على مجمع سوق الخميس للصناعات الأسمنتية فى ليبيا"، المجلة ية - التجارة والتمويل، كلية التجارة- جامعة طنطا- العدد الأول، ص ١٥٩-١٨٦.

يط، عصام، ٢٠٠٨، " خدمة التقرير البيئى - دراسة ميدانية على مهنة المراجعة فى سورية، ة العلمية - التجارة والتمويل- كلية التجارة- جامعة طنطا- المجلد الأول، العدد الأول، ص - ٢٣٠.

لفى، ليلى عبد الحميد، ٢٠٠٢، " المراجعة البيئية دراسة تحليلية للاتفاقيات البيئية الدولية، العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد الأول، يناير-كلية التجارة-جامعة عين شمس، ص ٤٣١-

- Alexander , G. and R. Buchholz,1978 ," Corporate Social Responsibility and Stock Market Performance ", **Academy of Management Journal** , vol. 21, No.3,pp.479-486.
- Beets , S. Douglas, 2001,"Accounting for Pollution: The Effects of Emissions Trading ", **Advances in Public Interest Accounting**, vol.8,pp.21-59.
- Beets , S . Douglas , and Souther , Christopher C. ,1999, "Corporate Environmental Reports"**The Need for Standards and An Enironmental Assurance Services** , vol.13, No. 2,June , pp.129-145.
- Bhat , Vasanthakumar N. ,1996 ,"The Green Corporation: The Next Competitive Advantage". **Quorum Books**, London, pp.14-16.
- Belkaoui, A . , 1976," The Impact of The Disclosure of The Environmental Effects of Organization Behavior on The Market", **Financial Management**, pp.26-31.
- Blokdring , J.H. and F. Drienuzion, 1996,"Environment and The Audit Profession " . A dutch Research Study As Cited in **Readings in International Accounting** , pp.306-312.
- Brockhoff, K. , 1979 ," A note on External Social Reporting by German Companies ", **Accounting Organizations and Society**, vol .4, No.1, pp.77-85.
- Brown , G.,1996 ,"ISO 14000-It's Coming Soon- Get Ready ", **CMA Magazine** ,vol.70, No. 2 , March.
- Cormier, S . , 2004, " Corporate Environmental Disclosure : Contrasting Mangement ,Sperce-ptions with Reality ", **Journal of Business Ethics** , vol.49, pp.143-165.
- Cowen, S., L. Ferreri and L. Parker , 1987, " The Impact of Corporate Charactristics on Social Responsibility Disclosure", **Accounting Organizations and Society**,vol.12,No.2 , pp.111-122.
- Deegan, C. and Gordon , B.1996 , " Astudy of Environmental Disclousure Practices of Australian Corporations ", **Accounting and Business Research**,vol.26,No.3,p.187-199.
- Dierkes, M.,1979," Corporate Social Reporting in Germany ", **Accounting Organization and Society** , pp.87-107.
- Financial Accounting Standards Board , 1980 ," Qualitative Characteristics of Accounting Information, **Stamford**,New York.
- Hines , T. , 1991," The Wider Issues ",**Certified Accountant**, Aprail.
- Hinith , Anne and Soderstorm , Naomis ,1988 , " Measuring Corporate Environmental Performance", **Journal of Accounting and Public Policy** , vol.17, pp.383-408.
- Hoch M. Trussel , 1998 ," New Disclosure Requiremenys for Risks And Uncertainties ", **National Public Accountant** , vol. 41 , No.4 , pp.22-24.

- Hughes,II,K.E.,2000," The Value Relevance of Non Financial Measures of Air Pollution in The Electric Utility Industry ", **Accounting Organizations and Society**, April,vol.75, pp.209-228.
- Ingram, R.,1978 ," An Investigation of The Information Content of Social Responsibility Disclosures", **Journal of Accounting Research** , pp.270-285.
- Joel A. Hochaman , 1998 , " Cleaning up Environmental Accounting ", **National Public Accountant** ,vol. 43,No.4, June, pp.20-23.
- Kreuze, J.G. Gole E. Newell , and Stephen J. Newell , 1996 , "Environmental Disclosures : what Companies Are Reporting " , **Management Accounting** , July, pp.37-48.
- Kathleen , Blackburn , Hethcox , Richard J.A.Riley and Jan R. Williams, 1998," Accounting for Small Business Environmental Issues", Part 1: The Breadth of Environmental Issues " , **National Public Accountant**, vol.43,No.5, July,pp.30-32.
- Lightbody , Margaret , 2000 , Environmental Auditing The Audit Theory Gap " , **Accounting Forum**(Blackwell), vol.24, Issue. 2 , June, pp.151-169.
- Linda , Lewis , 2000, " Environmental Audits in Local Government Auseful Means to Progress in Sustainable Development", **Accounting Forum**:vol.24,Issue3,Sep.,pp.296-318.
- Maltby, J. ,1995,"Environmental Audit :Theory and Practices", **Managerial Auditing Journal**,vol.10,No.8,pp.15-26.
- Martin,B. and Peter,J., " The Green Botton Line : Environmental Accounting for Management- , Current Practice and Future Trends", **Green Leaf Publishing** ,1998.
- Roussey , Roberts , 1992 , " Auditing Environmental Liabilitien " , **Auditing : A journal of Practice and Theory** , Spring , vol.11, No.1, pp.47-57.
- Solomon,A.and L.Lewies,2002," Incentives and Disincentives for Corporate Environmental Disclosure" ,**Business Strategy and The Environment** , vol.11, No.1, pp.154-169.
- Steadman, Marke , Ronald F. Green and Thomasur Zimmer , 1995 , " Advising Your Clients About Environmental Accounting Issues " , **Managerial Auditing Journal** , vol.10, No.8 , pp.52-55.
- Thomson, Rebecca P. , Thomas E. Simpson and Charles H.Le Grand , 1993 , " Environmental Auditing " , **Internal Auditor** , April , pp.19-22.
- Trotman , K. and G . Bradley,1981 , " Associations Between Social Responsibility Disclosure and Characteristics of Companies " , **Accounting Organizations and Society** , vol.6, No.4,pp.355-362.
- Waddock , S. A. , Bodwell, C., and Graves , S. B . , 2002, " Responsibility The New Business Imperative " , **Academy of Management Executive** , Vol.16,No.2,pp.132-148.

- Wallage , Philip, 2000,"Assurance on Sustainability Reporting: An Auditor's View ", **Auditing : A Journal of Practice and Theory**, vol. 19, Supplement, pp.53-65.
- Williams, S . M . , 1999," Voluntary Environmental and Social accounting Disclosure Practices in The Asia-Pacific Region: An International Empirical Test of Political Economy Theory ", **The International Journal of Accounting**, vol.34,No.2,pp.209-238.
- Wilmshurst and Frost , 2000, " Corporate Environmental Reporting, Atest of Leegitimacy Theory ", **Accounting Auditing and Accountability Journal** ,Vol.13,No.1.
- Wiseman, J. ,1982 ," An Evaluation of Environmental Disclosure Made in Corporate Annual Reports", **Accounting Organizations and Society**,vol.7,No.1.

(ملحق البحث )

الجدول رقم ( ١ )

دليل الإفصاح

أولاً: المعلومات البيئية القانونية ( ٨ بنود)

وهي المعلومات الخاصة بموقف الشركة من المتطلبات والقوانين البيئية وتوضح مدى الالتزام ، ومن هذه المعلومات:

- القوانين والتنظيمات البيئية التي تخضع لها الشركة.
- المؤشرات والمعايير البيئية المحددة للرقابة على التلوث ومدى توافق الشركة معها
- الرسوم والتعويضات المقدرة عن التلوث البيئي.
- نتائج الفحوص الطبية التي أجريت على الشركة مؤخراً من جانب الأجهزة الرقابية البيئية.
- الاجراءات القضائية أو القضايا المرفوعة ضد الشركة وأسبابها.
- التقرير بشأن علاج الأثار البيئية السابقة وخطط التحسينات في العملية الانتاجية وظروف العمل.
- الإفصاح عن الامتثال الداخلي.
- الدرجة التي تحقق عندها الشركات الحد الأدنى للمعايير المطلوبة بالقانون والتشريعات.

ثانياً: المعلومات البيئية عن النشاط الاستثماری ( المخاطر البيئية ) ( ١٢ بند )

وهي المعلومات التي تتعلق بالأنشطة الاستثمارية المزمع الاستثمار فيها ، ومن هذه المعلومات:

- الأخطار الناجمة عن استخدام المنتج أو الخدمة الناتجة عن نشاط الشركة.
- نوعية نشاط الشركة وأثاره السلبية على البيئة.
- مدى وجود مخاطر بيئية من نشاط الشركة.
- المخاطر البيئية وكيفية تغطيتها من خلال التأمين ضد هذه المخاطر.
- طرق التخلص من النفايات والمخلفات
- كيفية القضاء على الشكاوى والقضايا المرفوعة ضد الشركة بشأن الأثار السلبية للبيئة.
- المبالغ المالية المخصصة لتنفيذ خطط التحسينات، والمبالغ النقدية المنفقة حتى الآن.
- سياسة وخطط المنشأة بشأن بيع سلعة أو تقديم خدمة آمنه بيئياً.
- المبالغ النقدية المتوقع استخدامها في أي من السنوات العشر القادمة.
- أنواع الأصول اللازمة لحماية البيئة التي تم أو سيتم اقتناؤها
- المبالغ المنفقة على كل نوع منها.
- السياسات المكتوبة والتي تتعلق بالتدريب والحوافز.

ثالثاً : المعلومات البيئية المالية ( ٦ بنود)

وهي المعلومات التي تساعد على تحديد قيم وعناصر الأثار البيئية وأثرها على تقييم المركز المالي للشركة ، ومن هذه المعلومات:

- الأصول البيئية المقتناه لازالة التلوث.
- الرسوم والتعويضات المقررة عن التلوث البيئي.
- المصروفات البيئية الفعلية، الحوافز الاستثمارية والضريبية المقررة نتيجة الالتزام البيئي.
- الالتزامات البيئية الفعلية والمحتملة.

وجود أنظمة داخلية تشير الى العمليات التنظيمية التي تم تصميمها لرفع وتحسين الأداء البيئي وتشمل؛ برامج المراجعة الداخلية، قوائم المهام البيئية، تعيين مدراء للبيئة من ذوي الخبرة والتأثير الفعال، تقديم تعويضات بيئية وحوافز للعاملين والمدراء مع تخصيص هيئة للأنشطة البيئية.

- الإفصاح عن العلاقات الخارجية مع أصحاب المصالح وتشمل؛ عملية التفاعل بين الشركة والدوائر الخارجية المختلفة وهم أصحاب المصالح ومنهم حملة الأسهم والمجتمع المحلى والحكومة والمستهلكين والموردين والصناعة بصفة عامة.

### الجدول رقم ( ٢ )

#### البيانات الخاصة بشركات الإسمنت السعودية والمصرية محل الدراسة

اسم الشركة	الاصول	الخصوم	صافى الربح	درجة الإفصاح
شركة أسمنت المنطقة الجنوبية بابها	90.337.415	4520.65	526.024.812	42
شركة الأسمنت السعودية	15.927.742	5.316.080	324.002.012	50
شركة أسمنت تبوك	1.778.541	432.56	262.421.140	46
شركة أسمنت ينبع	1.278.646	222.35	262.424.102	38
شركة السويس للأسمنت	45.128.781	1.317.123	156.342.22	38
شركة أسمنت بورتلاند طره المصرية	2.127.866	226.199	141.042.21	31
شركة جنوب الوادى للأسمنت	1.278.646	226.544	204.321.42	27
شركة أسمنت العامرية	1.278.326	246.59	417.078.942	35